تقرير
اجتماع المائدة المستديرة

المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الديموقراطية

9 - 10 شباط 2015
الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان

IFE - EFI

AUB
American University of Beirut
The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship

الرابطة السورية للمواطنة

تقرير
اجتماع المائدة المستديرة

المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الديموقراطية

9 - 10 شباط 2015
الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان

الكتابة والتحرير والتخطيط:
المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI والرابطة السورية للمواطنة
الناشر: المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI
تاريخ النشر: حزيران 2015

تم تنظيم اجتماع المائدة المستديرة من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI والرابطة السورية للمواطنة وبمشاركة مركز الأصفري للمجتمع المدني في الجامعة الأمريكية في بيروت في إطار برنامج "نحو تحول ديمقراطي في سوريا من خلال دعم عملية بناء شاملة للدستور" والممول من السويد. يهدف هذا التقرير لعكس المناقشات التي جرت خلال الاجتماع. المحتوى والآراء الواردة في هذا المنشور هي من مسؤولية المتحدثين والمشاركين، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تؤخذ لتعكس وجهات نظر الجهات الممولة.

المحتويات

المقدمة 5
وقائع المؤتمر اليوم الأول 6
الجلسة الافتتاحية: الترحيب والتعارف 6
الجلسة الأولى: المواطنة، المساواة حسب النوع الاجتماعي والسلطة، التمييز والإقصاء 7
الجلسة الثانية: المواطنة، العروض النموذجية، الأنماط الجندرية، الفروقات بين العام والخاص وصولاً إلى تشميل العلاقات بين المواطنين 9
الجلسة الثالثة: المواطنة، الثقافات، والتقاليد البطريركية: من التنوع الثقافي وصولاً إلى عالمية حقوق المرأة ضمن الإطار التشريعي والدستوري 11
موجز اليوم الأول 13
وقائع المؤتمر اليوم الثاني 15
الجلسة الرابعة: المواطنة، والمشاركة في الحياة العامة والخاصة 15
الجلسة الخامسة: المواطنة والكرامة والاستقلال والأمن - العنف ضد المرأة كقضية مركزية 17
الجلسة السادسة: المواطنة في ظل التحديات الناشئة: حقوق المواطنة للنازحين واللاجئين نساءً ورجالاً 20
موجز اليوم الثاني 22
التوصيات 24
ملحق أ – جدول أعمال المؤتمر 25
ملحق ب - السيرة الذاتية للمتحدثين والمتحدثات وملخص لكلماتهم 30
ملحق جـ - السيرة الذاتية للميسرين 41

المقدمة

تم الإعداد والتنظيم لعقد المائدة المستديرة الدولية حول *المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الديموقراطية* من قبل منظمة المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI والرابطة السورية للمواطنة (SL4C) ومركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة وذلك خلال الفترة 9 - 10 شباط 2015 في الجامعة الأمريكية في بيروت. عقدت المائدة المستديرة في إطار البرنامج *"نحو الانتقال الديموقراطي في سوريا من خلال العملية الشاملة لبناء الدستور"* بتمويل من السويد. ونظمت المبادرة النسوية الأورومتوسطية والشركاء السوريون عدداً من الفعاليات في إطار هذا البرنامج من أجل تعزيز ودعم الانتقال الديموقراطي والتأكد من أن المساواة من منظور النوع الاجتماعي وحقوق النساء تقع في طليعة العملية الانتقالية.

وفي الواقع ساهمت المائدة المستديرة حول *المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الديموقراطية* في توسيع وتعميق هذا العمل. ضم هذا الحدث أكثر من 100 مشارك ومشاركة يمثلون عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني وجماعات حقوق المرأة والأكاديميين والباحثين والخبراء القانونيين ووسائل الإعلام. ووفر منبراً جماعياً للتفكير وتبادل الخبرات ووضع التصورات والنظريات وتعزيز الحلول للتحديات المشتركة أمام عدم المساواة الجندرية والحرب الأهلية الجارية وسيطرة العقلية الأبوية البطريركية.

كان لاجتماع المائدة المستديرة ثلاثة أهداف رئيسية:

- توفير مساحة للناشطين والناشطات، والباحثين والباحثات في مجالي حقوق المرأة وحقوق الإنسان لمناقشة المفاهيم والممارسات، وتبادل وجهات النظر، وتوسيع مفهوم المواطنة، بغيةً أن تأتي بتوصيات مناسبة لتشكيل قاعدة للعمل في المستقبل.
- المساهمة في توضيح العقبات الشائعة أمام المواطنة الكاملة للمرأة والفرص التي قد تعزز ذلك في سياقات مختلفة.
- مناقشة الطرق والمنهجيات والاستراتيجيات على المديين القصير والبعيد بهدف ضمان المساواة في المواطنة وتقديم توصيات بشأن السياسات ذات الصلة.

تناولت المائدة المستديرة السياق السوري بقدر من التركيز، إلا أنها نقلت أيضاً الخبرات التي اكتسبتها النساء من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا من خلال العروض النظرية والمناقشات والمداخلات، لكن التركيز الرئيسي كان على توسيع مفهوم المواطنة ليشمل المساواة الجندرية والمشاركة الديموقراطية، وكذلك عالجت مجموعة من المسائل الأخرى ذات الصلة. وقد شملت المواضيع الرئيسة التي تم تناولها من خلال سير المناقشات التجارب المشتركة للنساء في الإقصاء والاستبعاد من حقوق المواطنة الكاملة والتمييز في الحياة العامة والخاصة، والتحديات التي تواجهها في المشاركة السياسية الفعالة، وتجارب العنف بفعل الهيمنة الأبوية، وحقوق اللاجئين/اللاجئات، وتجارب المرأة أثناء الصراع المسلح. وتم من خلال مجريات النقاش، توضيح التحديات واقتراح الحلول. وقد وفّر هذا الحدث، المساحة اللازمة لتوسيع التضامن وتعزيزه، من خلال تبادل الخبرات والتجارب والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي.

يعرض هذا التقرير ملخصاً عن العروض المقدمة، والنقاط الرئيسة للنقاشات، والأفكار والتجارب التي تم تبادلها خلال الطاولة المستديرة كما يعرض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسة التي جاءت كنتيجة للنقاشات.

نريد أن نشكر الجميع على المناقشات الحية والأفكار التي ساهمت في بلوغ هذه اللقاء الأهداف التي وضعها نصب عينه.

ليليان هولز فرنش
المبادرة النسوية الأورومتوسطية

حسان عباس
الرابطة السورية للمواطنة

فاتح عزام
مركز الأصفري للمجتمع المدني

الجلسة الافتتاحية: الترحيب والتعارف

ديانا جينس، سفيرة السويد في دمشق: افتتحت السيدة السفيرة الجلسة من خلال طرح مسألة كيف أن النوع الاجتماعي والديموقراطية والمواطنة هي العناصر الأساسية لأي مجتمع ناجح. وأكدت على أهمية تعزيز العادات الإيجابية للعيش بين الأفراد في مجتمع يعطي الأولوية للصالح العام للمجتمع على مصلحة الأفراد. ومن خلال مشاركتها للتجربة السويدية، أظهرت كيف أن المجتمع السويدي يعتمد اعتماداً كلياً على الثقة لتعزيز عقد المواطنة. تعد الديموقراطية والمساواة والعمل الجاد المبادىء المركزية للمواطنة في السويد ولجميع المواطنين (بما في ذلك القادمين الجدد) ومن المتوقع أن تسهم جميعها في الصالح العام. إذ أنه من الممكن تعليم وتعزيز قيم الثقة، المساواة، الاحترام، وفضائل المواطنة وأكدت "أننا نتمتع بكامل الحرية لتغذية روح القيم الجيدة". وفي هذا السياق اقتبست عن نيلسون مانديلا قوله بشأن الحريات: "أن تكون حراً لايعني فقط التخلص من القيود ولكن أن تعيش بطريقة تحترم وتعزز حرية الآخرين".

فاتح عزام - مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة: ناقش السيد عزام أهمية وجود رؤية فاعلة ونشطة للمواطنة من أجل توجيه أنشطة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأهدافها، وضمان أن تستتبع بتغيير إيجابي حقيقي. وأكد أن الحديث عن المواطنة في العالم العربي هو مفهوم ناقص بما أن أكثر من نصف مجتمعاتنا ليس لديها حقوق متساوية استناداً إلى النقص في الفهم والوعي المجتمعي لهذا المفهوم. وأشار إلى أن الهدف الرئيس من هذا التجمع هو أن نفكر بشكل جماعي وأن نخرج باستنتاجات حول كيفية البدء بالتحرك نحو تحقيق المواطنة في مجتمعاتنا: مواطنة كاملة، أو على الأقل لا تعاني من النقصان. وأن نؤكد على نشر المعايير والاتفاقيات الدولية لحماية وتعزيز حقوق المرأة، مبيّناً أن القضية الرئيسية هي التنفيذ حيث يتم تتبعه والنضال من أجله وهذا ما يحدث غالبا، في نهاية المطاف، على المستوى المحلي. وبعد تحديد اتجاه الحوار خلال جلسة المائدة المستديرة، طلب إلى المشاركين البدء بالتفكير بطريقة أكثر عملانية لتنفيذ المعايير الدولية.

قدمت **ليليان هولز فرنش من المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI** الأهداف الرئيسة لهذا التجمع الذي ضم مجموعات وجهات فاعلة متنوعة تجمعها أهداف مشتركة لتحقيق المساواة الحقيقية للنساء، وحريتهن في الحركة، والعمل في المجال العام وحماية حقوقهن. يرتبط تحقيق هذه التطلعات بتعزيز مجتمع علماني وديموقراطي يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية حيث يكمن مفهوم "المواطنة" في المركز. وعلى كل حال، أبقت المفاهيم التقليدية للمواطنة على وضع المرأة على أنهن "مواطنين من الدرجة الثانية"، والمطلوب إعادة صياغة جذرية لمفهوم المواطنة. وفي هذا السياق، قدمت عدداً من المطالبات حول ماهية "المواطنة الكاملة" بالنسبة للنساء والتي تعني قدرتهن على ممارسة حقوقهن بالكامل والحصول على المساواة في المعاملة واحترام الجسد والسلامة النفسية والكرامة. وأضافت: "نحن نقول بأن تحقيق المساواة في المجال الخاص هو شرط المواطنة الكاملة للجميع وهذا واحد من أسباب اجتماعنا هنا اليوم".

حسان عباس - الرابطة السورية للمواطنة: قدم مفهوم المواطنة بوصفها ثقافة وذلك بالعودة إلى مفهوم "الهابيتوس"، الذي طوره بيير بوردو، والمعني بنمط وأسلوب الحياة والقيم والتصرفات والتوقعات لفئات بعينها والمكتسبة من خلال مرحلة الطفولة إضافة للتأثير المجتمعي من خلال أنشطة وتجارب الحياة اليومية. ووضّح انطلاقا من هذاالمفهوم كيف أن المواطنة هي ثقافة نشطة تهيمن على المواطنين وترسم سلوكهم وتحدد العلاقات في ما بينهم، وفي ما بينهم وبين الدولة، وبينهم وبين الفضاء المشترك الذي يتشاركون العيش فيه، كما نوه إلى الفهم البسيط الذي لايعتد به لمفهوم المواطنة في العالم العربي وغالباً ما يستخدم من قبل السياسيين كرمزية للتعبئة أوكشعارات لجذب الأفراد، وبهذه الطريقة يؤكد أولئك على البعد السياسي للمواطنة وبالتالي يستبعدون الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنة. وفي ما يتعلق بمسألة المساواة حسب النوع الاجتماعي سلط الضوء على عدم إمكانية تحقيقها فقط من خلال التشريعات والقوانين، وخاصة في المجتمعات الأبوية التي نعيش بها،

ولكنها تتطلب على الغالب رفع المستويات التعليمية والوعي المجتمعي، وولادة نوع جديد من المواطن الذي يتمتع بثقافة الشعور بالمسؤولية والمشاركة والمساواة والحرية كجزء لا يتجزأ منه. وبمعنى آخر أكد أن هناك حاجة إلى دمقرطة المجتمع بكامله.

الجلسة الأولى: المواطنة، المساواة حسب النوع الاجتماعي والسلطة، التمييز والإقصاء

أهداف الجلسة

طرحت الجلسة تساؤلات حول فكرة أو مفهوم المواطنة من أجل إبراز أهميته ودلالته المصطلحية، كما تم التأكيد على أن المساواة الجندرية تقع في صميم هذا المصطلح، إضافة إلى تسليط الضوء على جوانب عدم المساواة في المواطنة وتوضيح كيف يؤثر عدم التوازن جندرياً على المواطنة وعلى إحقاق حقوق الإنسان.

هدفت الجلسة إلى مناقشة القضايا التالية:

- كيف يمكن لمفهوم المواطنة أن ينسجم أو يتوافق مع السلطة، وعدم المساواة والتمييز؟
- ماهي المقاربات النسوية المختلفة، ومقاربات حقوق الإنسان، وصولاً إلى المواطنة الكاملة والتي تعالج متعلقات الجندر والإثنيات والطبقات والأصل والمعتقدات؟
- ماهي التصورات بالنسبة للبلدان التي تخضع للتحولات السياسية؟

العروض

دينا كيوان - الجامعة الأمريكية في بيروت: قدمت السيدة كيوان دراسة حول وضع المرأة كمواطنة في بيئة العالم العربي التاريخي والمعاصر، مع التركيز بشكل خاص على قانون الجنسية وسياسات اللجوء في لبنان ومضامينها وآثارها على النساء. استهلت الدراسة بتقديم لمحة عامة عن مفهوم المواطنة من المنظور الفكري التاريخي، وأوضحت الطبيعة الإقصائية للنماذج التقليدية للمواطنة وانعكاساتها على أوضاع النساء "كمواطنين ثانويين". وعلاوة على ذلك، بينت كيف أن المواطنة وما يتعلق بها من حقوق المواطنين قد تم ربطها بالإقرار بكونك عضواً تنتمي إلى تجمعات سياسية بعينها. وبالاعتماد على أمثلة من تجارب النساء التاريخية والمعاصرة في العالم العربي سلطت الضوء على الطبيعة الواهية والهشة للجندر والمواطنة في المنطقة وأثارت التساؤل حول وضع هذا الجزء من العالم الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن تنال المرأة حقوقها. ثم، وبعد أن انتهت من مناقشة الضوابط الدولية المتنوعة والمتعددة للثقافات والإثنيات والنظام الدولي لحقوق الإنسان، طرحت إشكالية العلاقة بين الاستحقاقات القانونية للحقوق وغياب الضمانة الكافية لإمكانية الوصول إليها من خلال البنى الاجتماعية التقليدية. وقالت إن الحقوق ليست مسألة استحقاقات قانونية فحسب، بل هي تعتمد أيضا على الهياكل الاجتماعية التي يتم من ضمنها بناء السلطة، والموارد المادية، والمعاني ونشرها.

بيرت سييم - ناشطة نسوية في مركز البحوث في البورغ - الدنمارك، قسم الثقافة والدراسات العالمية: تمحورت دراستها حول الجدل الرئيس بخصوص وجوب إعادة تأطير النماذج التقليدية للمواطنة من منظور مزدوج، بحيث يغطي جميع التقاطعات، في البعد الوطني، ويكون عابراً للأوطان في الوقت نفسه، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والحراك العالمي، ولحجم المصاعب التي تخلقها المفاهيم والأفكار التقليدية نتيجة للبعد الإقصائي وللقيود التي تفرضها على مواطنية النساء من خلال التمييز ما بين المجالين العام والخاص. وقدمت لمحة حول مختلف المقاربات النسوية

والنظريات المقترحة كرد على هذه التحديات. وقد تم توضيح أهمية المنظور التقاطعي من خلال تحديات المساواة والتنوع في تجارب الدول الأوروبية المزدهرة والتي تضم العديد من الفئات السكانية (مثل المواطنين، المهاجرين، اللاجئين وآخرين) التي تعرف الكثير من عدم المساواة والتي تتصف أيضا بالتعقيد والازدواجية وبعمق التقاطعات من حيث النوع الاجتماعي، والعرق، والطبقة، والإثنية، والجنس، والإعاقة. تستند الحجة للمقاربة العابرة للحدود على التقلص المستمر لأهمية "الدولة القومية" في سياق زيادة الترابط العالمي. فهناك توجه نحو المواطنة العابرة للحدود والمواطنة لما وراء البلدان وذلك بسبب التحديات القائمة أمام تجانس الدولة القومية، نتيجة للهجرات والأزمات الاقتصادية والصراع المسلح. وتتطلب أوضاع النساء في المجتمعات لما بعد مرحلة الصراعات المترسخة العمل على تحقيق المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية والتمثيل السياسي. وهذا يسلط الضوء على الحاجة المتزايدة لخلق سلطات عامة عابرة للحدود تأخذ على عاتقها المجالات الإنسانية العامة العابرة، هي أيضا، للحدود الوطنية. وفي هذا السياق يبدو عمل المجتمع المدني عبر الحدود الوطنية أمراً ضرورياً. ولاحقاً لعرض التحديات والامكانات التي نواجهها حالياً في ما يتعلق بالمواطنة والحوكمة والديموقراطية العالمية، أثارت السؤال المركزي: ماهو الممكن وماهو المشتَهى؟ ممكن بالمعنى التحليلي ومُشتهى من حيث الأهداف التي يمكن أن نتفق حولها. وأكثر من ذلك، ومع الاعتراف بأن التقارب والترابط العالمي يدعوان إلى عولمة العدالة الاجتماعية، سألت: كيف يمكن أن نعمل لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع؟

نقاط النقاش الرئيسة

- تمحور النقاش حول تشريح خصوصيات العالم العربي التي تجعل من المساواة الجندرية والمواطنة الكاملة هدفاً لايزال تحقيقه بعيد المنال. وباعتبار الدين أحد العوامل التوضيحية في هذا السياق فقد أصبح موضوعاً للنقاش. وعلى الرغم من استخدام الدين في الخطاب الأكاديمي في الغرب، فقد قيل في المناقشة إنه لا يصلح لأن يكون تفسيراً كافياً. وقد لعبت العوامل الأخرى التي تتصف بها هذه المنطقة كالهيمنة الأبوية والاستبداد السياسي دوراً هاماً. وكان الأمر الذي أثير مراراً هو الترابط بين الاستبداد السياسي والديني الذي هيمن على المنطقة تاريخياً والذي يعد من العوامل الأساسية ليس فقط في حرمان المرأة من حقوقها بل أيضاً في إعاقة تحقيق حقوق المواطنة الكاملة للنساء والرجال على حد سواء.

- ومع ذلك، تم التأكيد على عدم تجاهل الدور الذي يؤديه الدين في تمكين هذه النظم الاستبدادية، لاسيما في ضوء أن العديد من البلدان العربية قد رفضت تنفيذ اتفاقية سيداو/ CEDAW / بسبب التناقضات الملحوظة مع الشريعة الإسلامية. وتم التذكير بأن قانون الأحوال الشخصية، الذي يتسم بالتمييز ضد المرأة تم وضعه استناداً إلى المراجع الدينية وأنه يميز بين النساء من مختلف الطوائف الدينية.

- وتمت الإشارة إلى أن السعي لتحقيق المواطنة الكاملة يرتبط بالدولة المدنية الحديثة، وتمت المطالبة بفصل الدين عن الدولة كضرورة في حال وجدت الرغبة الحقيقية لتحقيق المساواة الحقة بين المواطنين أو بين الجنسين.

- وهناك عوامل أخرى تشرح خصوصيات العالم العربي وتشمل الصور النمطية التقليدية للمرأة، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وانعدام العدالة الاجتماعية وأساليب الحياة الثقافية.

- إضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أن القادة السياسيين في المنطقة يفتقرون إلى فهم كافٍ لمفهوم المواطنة، وفي الواقع، إن القادة السياسيين، الذين يسعون إلى السلطة فحسب، هم غير مهتمين بالخضوع لمساءلة ناخبيهم وغالبا ما يكونون مسؤولين عن تشويه مبادئ المواطنة: المساواة والمشاركة والحرية والمسؤولية.

- وقد كانت قضية المشاركة السياسية للمرأة وقدرتها على ممارسة حقوق المواطنة السياسية موضوعاً رئيسياً أيضاً، وفي هذا السياق تمت مناقشة موضوع عدد مقاعد النساء في البرلمان الذي يكفله نظام الحصص (الكوتا) على أنها خطوة أولى مهمة في تمكين النساء من الحصول على بعض الرؤى السياسية وقد وصفت هذه الحالة أيضاً بأنها لاتمثل العمليات الديموقراطية الفعلية للمشاركة ولكنها، في الوقت نفسه، محاولة من النظم السياسية لتقديم واجهة الديموقراطية للمشاهدين في الخارج. إضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى الوضع في لبنان على سبيل المثال، حيث النساء في البرلمان لايمثلن النساء

اللبنانيات ولكنهن قريبات شخصيات، إما زوجات أو أخوات لرجال في البرلمان. إن لهذا الانخراط السياسي السطحي العديد من الآثار السلبية إذ أنه يحول دون سائر حقوق المواطنة الأخرى ولا يترجم إلى إنجازات حقيقية في مجال المساواة للمرأة.

- لايعدّ وجود المرأة في مواقع صنع القرار كافياً، إذ أن عمل النساء الناشطات بحاجة لأن ينفذ في مجال المجتمع المدني وإلى أن ينفذ على المستوى المحلي الأصغر: التجمعات والأسر. وتم ربط ذلك بالتساؤلات عن وجوب توسيع مفهوم المواطنة ليشمل النساء وهل يكفي تضمينهن في النظام الحالي، أو ما إذا كان يتطلب إعادة صياغة جذرية لطبيعة المواطنة. وفي هذا السياق، أثيرت نقطة حيوية وهي كيف يمكن للمرأة السورية في البرلمان أن تمثل كفاح المرأة ما دام الرجال في مثل هذا المحفل السياسي لايمثلون الشعب كله. تم التأكيد على أن العائق الحقيقي لحقوق المرأة هي المؤسسات السياسية غير الديموقراطية.

- كما أثيرت مسألة الخوف النفسي كعائق أمام بروز مجتمع صحي قوي تترعرع وتنحق فيه المساواة. هذا الخوف الذي يحتضنه ويرسخه النظام السياسي والتشرذم الطائفي مما يؤكد ويعزز الانشقاقات بين المجموعات الدينية، وبين المجموعات الإتنية أو القوميات. يستعمل السياسيون هذا الخوف عادة لمصالحهم الخاصة. وفي هذا السياق تم التأكيد على أهمية الثقة للأداء السليم للمواطنة؛ حقوق وواجبات.

- والسؤال المطروح في الوضع الراهن في سوريا، هو ماذا ينبغي أن نفعل؟ وكما عبر أحد المشاركين قائلا إنه "في الوقت الذي يعلو فيه صوت البندقية على كل شيء، تبقى خياراتنا محدودة نحو دعم المتضررين ومحاولة بناء المستقبل على الأسس والمبادىء النظرية والرؤيوية".

الجلسة الثانية: المواطنة، العروض النموذجية، الأنماط الجندرية، الفروقات بين العام والخاص وصولاً إلى تشميل العلاقات بين المواطنين

أهداف الجلسة

تناولت هذه الجلسة المقاربات المتعددة للمواطنة بين التعاريف القانونية والمعيارية وصولاً إلى فكرة تشميل العلاقات بين المواطنين والتمثيل الاجتماعي والممارسات. وحاولت الكشف عن التبادل غير المتكافىء للواجبات داخل الفضاء الأسري والمحلي والدور والمشاركة غير المتكافئة للمرأة في الفضاء العام. كما حاولت كشف النقاب عن الارتباط الوثيق بين العام والخاص وبين تضمين أواستبعاد مصالح المرأة واحتياجاتها.

العروض

أوموت إيريل - كلية العلوم الاجتماعية - التعليم المفتوح في المملكة المتحدة: قدمت بعض القضايا الرئيسة التي تتعلق بالنوع الاجتماعي والمواطنة والتي تنشأ عن الانقسام بين العام والخاص من حيث المفاهيم التقليدية كما شرحت الطبيعة الإشكالية لهذا الانقسام من خلال الأبحاث التي تتناول بعض القضايا مثل الهجرة والأمومة والمواطنة. لقد انتقد المختصون بالشأن النسوي المفهوم التقليدي للمواطنة الذي طوره T.H Marshall بسبب التأثير السيئ الذي يحدثه الانقسام بين العام والخاص حول حقوق المرأة. ويظهر ذلك بوضوح من خلال الأمثلة المتعلقة بعدم تطبيق الحق في الحماية من العنف التعسفي على حالات العنف المنزلي بذريعة أنه يحدث في الفضاء الخاص. وتتعلق المشاكل الأخرى الناجمة عن هذا الانقسام أيضاً بعدم الاعتراف بحق العمل أو توظيف المرأة في الفضاء الأسري باعتبارها مساهمة اقتصادية هامة. وذكّرت بأن الانقسام بين العام

والخاص ليس كاملاً في واقع الأمر، وذلك لأن الأمهات يلعبن دوراً هاماً في إعادة إنتاج الأمة سواء بيولوجياً أو من خلال دورهن العاطفي في توطين الأسرة. وبالتركيز على الأمهات المهاجرات اللواتي يتمركزن في أطراف المجتمع ويفهمن المواطنة كتجربة حياتية أوضحت ماذا يعني مفهوم المواطنة من وجهة نظر الأفراد المستبعدين. وبذلك تبين كيف أن مفهوم المواطنة، إلى جانب طبيعته المعقدة، هو ممارسة وصراع على الانتماء والمشاركة الاجتماعية و السياسية.

لودميلا كوستوفا - رئيسة قسم اللغة الإنكليزية والدراسات الأمريكية والنوع الاجتماعي في جامعة فيليكو ترنوفو، بلغاريا: ناقشت السيدة كوستوفا ديناميات النوع الاجتماعي في الحياة السياسية للمجتمع البلغاري، وأثارت عددا من القضايا الهامة حول طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في مختلف مراحل الانتقال. تسلط تجربة بلغاريا، في الواقع، الضوء على الطبيعة الملحة والمستمرة للدونية القائمة بسبب السلطة الأبوية والدلالات القوية والواضحة في فجوات النوع الاجتماعي والنسويات، والتي تبطل تأثير أيٍّ من الإصلاحات المعنية بإدماج المرأة في ذلك النظام. وخلال المرحلة الانتقالية في بلغاريا (من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق التعددي) حصل اختلال في التوازن من حيث النوع الاجتماعي في القيادات السياسية، وتم توضيح ذلك بمثال حقيقي، حيث أن الرئيس في بلغاريا كان ذكرا باستمرار بينما نائب الرئيس كانت أنثى دوماً. وكان التمثيل الرسمي للمرأة في البرلمان أقل من الرجال باستمرار حيث يبلغ حالياً 25%. ويكشف هذا الانخفاض في التمثيل عن وجود تناقض ما بين المفهوم النظري للمواطنة كمبدأ عالمي متحرر من الأصول الإثنية، والاختلال في النوع الاجتماعي/الجندري في الواقع السياسي. وأشارت إلى أن الخلل وعدم المساواة الجندرية ليست قضية انخفاض في نسب تمثيل النساء فقط وإنما قضية تتعلق، إلى حد كبير، بالعيوب النظرية في الديموقراطية بحد ذاتها. فبينما نلاحظ أن ثمة إجماعاً كبيراً على موضوع المشاركة النسائية باعتبارها ميزة في الأنظمة الديموقراطية نجد في الحقيقة أنه لايمكن للجميع المشاركة وهذا أمر موجود ومشرعن ومقونن. إن المشاركة السياسية المحدودة للنساء لا تعتبر إشكالية من وجهة النظر الديموقراطية وكذلك القضية الخاصة بانخفاض المشاركة النسائية عموماً والتي قد تكون أقل إشكالية. فإن المطلوب إذاً إعادة النظر في فهمنا لكل من الديموقراطية والمساواة حسب النوع الاجتماعي. واختتمت بملاحظة تدعو إلى التفاؤل معتبرة أنه ضمن منظور طوباوي، ينظر إلى الديموقراطية على أنها سيرورة عملية في سياق التشكل والتطور باستمرار، ولا يتم تقديمها بالشكل النهائي المتطور. هي، والحال هذه، نوع من الحنين إلى مجتمع مستقبلي يضم النساء وجميع الأعضاء الآخرين، مجتمع لايهيمن عليه الانقسام والتناقض من حيث النوع الاجتماعي وإنما تسود فيه المساواة بين الجنسين. هذا ليس مستحيلاً.

نقاط النقاش الرئيسة

- استند النقاش على المقارنات والتناقضات في العالم العربي والتجارب الانتقالية التي خاضتها الدول الأوروبية التي تم عرض وضعها في الجلسة. تتحدث إحدى المقارنات عن مؤسسة الاتحاد الأوروبي ودورها في رصد التقدم المحرز في المساواة الجندرية وحقوق المواطنة. وكان السؤال هل من الممكن إنشاء مؤسسة كهذه في المنطقة العربية.

- وحول الاختلاف عن التجربة الأوروبية أثير موضوع هوية المرأة ووضعها كمواطنة في الدول العربية التي تعتمد كلية على رعاية الذكر، وفي حال عدم وجود الوصي الذكر تبقى المرأة دون هوية. ويرتبط هذا إلى حقيقة أن الأسرة، وليس الفرد، هي أصغر وحدة المواطنة، وبما أن الرجال يتبوؤون رمزيا رئاسة العائلة تبقى حالة المواطنة للنساء مقيدة في ظل الذكر الحارس.

- أثير موضوع الحصص البرلمانية ثانية، وتم تسليط الضوء على محدودية المشاركة النسائية في البرلمانات الأوروبية والعربية على حد سواء. وتم عرض المثال الفرنسي للتوضيح بأن المرأة تفتقر إلى الشرعية في المجال السياسي وأن نظراءها من الرجال غالباً ما يتجاهلون أو يقللون من شأن المشاركة النسائية. والأكثر من ذلك، أظهرت تجربة بلغاريا في موضوع الحصص البرلمانية للنساء، أنها ليست وسيلة فعالة بحد ذاتها لتمكين المرأة، ويجب أن تكون مصحوبة بتدابير أخرى مثل تعاون منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني ودعمها، والتمكين السياسي للنساء حول حقوق النساء،

والمساواة الجندرية ، وتوسيع نطاق الوعي، وتغيير العقلية التي تتمسك بفكرة أن المرأة لديها استعداد فطري لحياة الأسرة والعائلة.

- من خلال التجربة البلغارية أمكن تسليط الضوء على أن الانتقال من النظام الاشتراكي إلى الليبرالي والسوق الحر لايضمن حقوق المرأة تلقائياً، إذ أن تفكك النظام الاشتراكي أدى إلى ظهور العوامل الأبوية البطريركية من جديد وهي التي كانت مُغَيّبَة إلى فترة طويلة نسبياً.

الجلسة الثالثة: المواطنة، الثقافات، والتقاليد البطريركية: من التنوع الثقافي وصولاً إلى عالمية حقوق المرأة ضمن الإطار التشريعي والدستوري

أهداف الجلسة

أثارت هذه الجلسة قضية الحاجة الملحة لبدء تعليم مفاهيم المواطنة حسب النوع الاجتماعي في وقت مبكر كما في الصفوف الابتدائية. وأوضحت كيف يتدهور مفهوم المواطنة من خلال الممارسات والخطابات الحكومية والمؤسسات وكذلك في سياق الرأي العام. كما تم التأكيد على أن الطابع العالمي لحقوق النساء كما هو حال حقوق الإنسان هو حاجة ملحة وإطار ضروري، وذلك لأن "النسبية الثقافية" لا تقوم بدعم التيارات المحافظة فقط بل تسهم أيضاً بالمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص حقوق المرأة، باسم "الثقافة والتقاليد". ولذلك تم التأكيد على أن التشريع الذي يحترم المواطنة الكاملة والمتكافئة للنساء والرجال بالاستناد إلى حقوق الإنسان العالمية من خلال إصلاح دستوري هو إحدى استراتيجيات الدول التي تمرّ في مرحلة الانتقال السياسي.

العروض

ليلى العلي - جمعية النجدة، فلسطين، لبنان: قدمت لمحة عامة عن الوضع الخطير للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ورسمت بعض التفاصيل الدقيقة والخصوصيات الرئيسة، موضحة مختلف القوانين والسياسات التمييزية للحكومة اللبنانية. حيث تضع هذه القوانين قيوداً قاسية على حصول اللاجئين الفلسطينيين على حقوق الإنسان الأساسية: الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية. وطرحت الجدل القائم حيالهم لدى مطالبتهم بحقوقهم، كحقهم في العمل والذي اعتبرته الحكومة اللبنانية كدعوة للمطالبة بالجنسية وبالتالي استخدم كذريعة لاستبعادهم عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي الواقع عدم وجود تعريف رسمي للاجئين في لبنان، يعد أحد أوجه القصور الرئيسية كما إن لبنان لاتلتزم بالاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين (اتفاقية جنيف لعام 1951 UNHCR). ويوقد هذا الأمر المزيد من التمييز ضد المجتمعات الضعيفة والمهمشة أصلاً. إن أوضاع اللاجئات ضمن سياق تحرم فيه الحقوق الأساسية للإنسان هي قاتمة ومحبطة وذلك لأن حقوق الإنسان هي حزمة واحدة لاتتجزأ. كما أوضحت ليلى العلي كيف أن قانون الجنسية الحالي الذي يحرم المرأة من منح جنسيتها لأولادها – الموضوع الذي منحته مجموعات ومنظمات المجتمع المدني جل الاهتمام من حيث التعبئة والحملات التنويرية – ينتهك حق النساء الفلسطنيات والمتزوجات من رجال لبنانيين في منح جنسيتهن وفي نهاية المطاف ينتهك حق العودة الذي يكفله قرار الأمم المتحدة رقم 194.

كاوا حسن - أستاذ وباحث زائر في مركز كارنيغي للشرق الأوسط ولبنان، وموظف خبير في منظمة هيفوس - هولندا: قدم الرؤية الأساسية "للشمولية" والتحديات الخطيرة لترجمة الرؤية إلى واقع ملموس في العالم العربي. يتجلى التحدي الذي يطرحه مفهوم "النسبية الثقافية" في أن يكون قادرا على اجتراح أفكار مبتكرة وخلاقة تحفظ السمة الكونية للأفكار عندما تُراعى السياقات والواقع المحلي. وأن يكون قادرا أيضا على كشف ومقاومة استخدام الخصوصيات الثقافية كأداة في أيدي المؤسسات أو المكونات المجتمعية. وتطرق إلى الجدل القائل بأن للشعارات أو التسميات، بما فيها "العالمية" و "النسبية الثقافية"، آثاراً إيجابية

ولكن أيضاً آثاراً سلبية غير مقصودة، وعرض الطرق التي تمكن من تجاوز هذه الآثار السلبية. وأكّد على أن النضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين يحتاج إلى أن يقترن بالعدالة الاجتماعية على نطاق واسع. وفي ما يخص المعضلة ما بين الشمولية والنسبية الثقافية، قال إن ثمّة حاجة للوصول إلى مجموعات لاتعتبر نفسها من بين المجموعات الشمولية إلاّ أنها تتشارك في أهداف موحدة مثل المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، قال إنه يشارك رؤية "دينيز كانديوتي" حيال "الفضاءات العلمانية" والتي تبنى على معتقدات غير دينية ولكنها لا تستثني الدين في حال أن مستخدمي الدين دعوا إلى قراءات أكثر تقدمية لحقوق المرأة.

نقاط النقاش الرئيسة

- تم الإقرار، على نطاق واسع، بأهمية الإطار الشامل لحقوق الإنسان كأساس لعمل منظمات حقوق الإنسان على الأرض على أن يكون بمثابة الإطار التوجيهي لأعمالهم. ويعد التقدم المحرز في هذا المستوى الدولي موردا أساسيا للتعبئة.

- كانت نقطة الحوار الرئيسة هي التحدي المتمثل في تنفيذ هذا الإطار وتفسيره في السياق الثقافي العربي. واتفق على أنه بالضبط حين يرتقي الطابع العالمي للحقوق إلى السطح يبدأ الترويج للثقافة النسبية ويواجه تنفيذ الحقوق العالمية اعتراضاً واهياً غير حقيقي لدى بعض الثقافات على حساب حقوق المرأة.

- أثيرت قضية استغلال حقوق المرأة أو تهميشها من قبل صناع القرار السياسين وأجمع المتحاورون على أن القادة السياسيين بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص لا تخطر على بالهم حقوق المرأة عندما يتحدثون عن حقوق الإنسان. وأُعطي الإخوان المسلمون مثالاً على ذلك في إقرارهم لحقوق الإنسان وتجاهلهم حقوق المرأة وعدم احترامها. وهنا تبرز مجدداً الحاجة الملحة إلى مزيد من إجراءات المجتمع المدني في السياق حيث نجد القادة السياسيين غير راغبين في التقدم.

- وفي هذا الصدد، تمحور الجدل حول "النسبية الثقافية"، والتي تغطّى أحيانا بغطاء "الخصوصية الثقافية"، تستخدم غالبا لتبرير وشرعنة القوانين التمييزية ضد المرأة. وتم تقديم مثال من قانون العقوبات السوري حيث تختلف شروط وحيثيات التجريم عن الشريعة أو القانون الإسلامي، باستثناء القوانين التي تتعامل مع المرأة حيث تعود مرجعية المعايير، بشكل كامل، إلى الشريعة.

- تم الاقتراح بأن الطريق الرئيسية لمعالجة النسبية الثقافية يمر من خلال التعاون المدني العابر للحدود والتشبيك وبناء التحالفات بين نشطاء حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة من أجل تفكيك العلاقة القوية بين الثقافة والدين والتي تعيق أولاً حقوق المرأة. دون أن ننسى أن المهمة الرئيسة لنشطاء المجتمعات المدنية في هذا الصدد هي العمل ضمن السياقات الوطنية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها حكوماتهم ووضع هذه الحكومات قيد المساءلة.

- طرحت العديد من المقترحات لمواجهة العقلية البطريركية، التي لاتأتي في صالح المرأة، على سبيل المثال، تم تسليط الضوء على طرق تقييد حرية المرأة في التنقل. كان من بين هذه المقترحات الدعوة إلى التركيز على النطاق المحلي وخلق دينامية محلية على مستوى المدن ومناطق الأرياف[1] (والذي يتضمن العمل مع مجموعات قد لا تشترك معه بالضرورة بنفس المصطلحات) من أجل إحداث تغيير تدريجي في المجتمع بأكمله؛ كذلك الحاجة إلى المزيد من التعبئة حول حقوق المرأة، ومعالجة ميزان القوى، وبناء التضامن الدولي.

- كما أثيرت أيضاً مسألة تنفيذ إطار حقوق الإنسان للاجئين. والتحديات القائمة، كالحكومات غير المتعاونة وتقويض مختلف المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، والتي اعتبرت عوائق أمام تطوير الاستراتيجيات بشأن تعزيز وحماية حقوق اللاجئين ومصالحهم وسلامتهم. توضح تجارب اللاجئين في العراق وسوريا ولبنان المشاكل المشتركة للقوانين التمييزية،

[1] ومثالاً على ذلك التعاونية الريفية النسائية "النملية " التي قدمت الطعام والخدمة لفعالية الدائرة المستديرة والتي تم تسليط الضوء عليها من أجل شرح النمط المشار إليه وهو التركيز على المحليات. تعمل التعاونية على تمكين النساء من خلال نموذج اقتصادي تمكيني.

ومنها عدم تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء النازحات، وانعدام الخدمات الأساسية وعدم الحصول على الرعاية الصحية بما فيها النفسية. علاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه جهود "الأونروا" بسبب عدم وجود ميزانيات كافية.

- تمت مناقشة الظروف المعيشية القاسية للاجئين وقد أثبتت التقارير الموجودة حول الوضع في المخيمات في سوريا ولبنان ذلك. وفي هذا السياق، توقف البحث في الظروف المعيشية (الذي أجراه السيد فاتح عزام) قبل الانتهاء منه بسبب الخوف من تسليط الضوء على مدى انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

- ونوقشت إشكالية المطالبة بالحقوق في حال كان الناشطون مرتبطين بتجمعات سياسية، واستعرضت كمثال عليها مسألة ما إذا كانت الدعوة إلى تجنيس اللاجئين أمراً مرغوباً به أو لا في حالة اللاجئين الفلسطينيين مثلا، حيث يمكن لذلك أن يؤثر على حقهم في العودة.

- تم التنويه إلى مسألة دور المجتمع الدولي في التدخل لوقف النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق اللاجئين بأنها إشكالية، وذلك لأنها في كثير من الأحيان تقوم بناءً على مصالح هذه الأطراف الدولية وليس على الضرورات الأخلاقية لتقديم المساعدة. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى أن عدم وضوح حساسية المجتمع الدولي لقضايا المساواة بين الجنسين، والتي تفاقمت في سياق الحرب والنزوح، هو أمر جدير بأن يؤخذ بعين الاعتبار.

- وفي السياق الحالي للاجئين والصراع المسلح الدائر، أثيرت مسألة الأولويات، من حيث التعامل مع الأعراض أو معالجة الأسباب الجذرية، وإن أمكن وضع مسألة المساواة بين الجنسين على رأس جدول الأعمال. وتم التأكيد على أن هناك حاجة ملحة لأن تتخذ مسألة حقوق المرأة الأولوية وخاصة في سياق الحرب، حيث أن المرأة هي الأكثر عرضة للمخاطر في هذه الحالات. علاوة على ذلك، تم التأكيد على اقتران مسألة المساواة بين المرأة والرجل بقضية العدالة في المجتمعات.

موجز اليوم الأول

تم في اليوم الأول الجمع مابين المناقشات النظرية حول تحليل أبعاد "المواطنة"، مع عرض للتجارب والخبرات العملية لوضع المواطنة وواقعها لدى المرأة في العالم العربي وأوروبا. وتم الانتقاد المنهجي للمفاهيم الكلاسيكية للمواطنة بدءاً من وجهات النظر النسوية بسبب طبيعتها الإقصائية والانقسامات بين العام والخاص. طُرحت رؤى مختلفة من جانب المختصين والأكاديميين في الشأن النسوى حول توسيع مفهوم المواطنة بما في ذلك النظريات حول المواطنة العابرة لحدود الوطن ووجهات النظر حول المواطنة المتعددة الجوانب والمتقاطعة في ما بينها، وكذلك المواطنة على أنها "تجربة حياة" على سبيل المثال من خلال الصراع حول المشاركة والانتماء، عملاً على تسليط الضوء على معنى المواطنة من وجهة نظر المستبعدين.

تضمّن اليوم الأول من المائدة المستديرة تحليلاً واسعا لموضوع المساواة حسب النوع الاجتماعي والمواطنة في العالم العربي وأوروبا. وسلطت الأضواء على كيفية تجذر عدم المساواة في النظم المترابطة والمتعاضدة مع بعضها من الاستبداد الديني، والسياسي والأبوي والتي سادت بشكل أكبر في الدول العربية كما تم كشف النقاب عن وجود أنماط مشتركة مع الدول الأوروبية. وتم التعريف بالتحديات الأخرى ومناقشتها، من حيث استمرار الصراع المسلح، وازدياد التعصب والانقسام المستمر بين المجالين العام والخاص، والنظم السياسية المحافظة والمبنية على التهميش والتقوقع القومي، ورسوخ ثقافة "الهوية الأنثوية" التي عملت على استبعاد المرأة من الحياة العامة في المنطقة الأورو- متوسطية بأسرها.

كانت المشاركة السياسية للمرأة في المناصب البرلمانية التي كفلها نظام الحصص من بين النقاط الرئيسية للمناقشة، وكان الإجماع على أن هذه المشاركة ليست كافية في حد ذاتها لتحسين حقوق المرأة على أرض الواقع.

تم اقتراح عدد من الحلول ومناقشتها وكذلك تمّت مناقشة ضرورة اعتماد نهج شامل للمواطنة مبني على القيم العالمية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحرية والمسؤولية والكرامة، وترسيخ هذا النهج المبتكر للمواطنة في قلوب وعقول المواطنين من خلال التعليم المدني، وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع.

وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على مسألة تغيير النظم القانونية التمييزية وقوانين الأحوال الشخصية التي بنيت على التفسير الديني، باعتبارها أحد الأولويات لتحقيق المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، كما هو حال الفصل بين الدين والدولة. وقد أوضح الأوروبيون أن هذا المسار القانوني غير كافٍ بحد ذاته، وذلك لأن الحقوق في القوانين لاتترجم تلقائياً إلى حقوق عملانية قابلة للتطبيق. وبالتالي يجب أن تستكمل بعديد من الأنشطة على أرض الواقع لتحدي البنى السائدة، والمعايير والممارسات التي تعمل على ترسيخ أوضاع النساء على أنهن "مواطنات من الدرجة الثانية".

جرى تحديد التداخل والارتباط ما بين الأبعاد المختلفة للمواطنة، والعقبات المتعددة التي تعيقها، وتم التركيز بشكل خاص على:

- الحاجة إلى الربط ما بين المناهج النظرية للمواطنة والحياة اليومية للنساء.
- الاستثمار في المجال السياسي، بين كل من الرجال والنساء على حد سواء، مع سيادة القيم المعنية بالمساواة الجندرية والنسوية وكسر التهميش بشأن التحليل النسوي.
- محاربة الصور النمطية المتحيزة ضد المرأة من خلال رفع الوعي حول بنية الهيمنة الأبوية البطريركية.

نوقشت أيضاً أهمية الإطار الدولي لحقوق الإنسان كأساس لعمل منظمات المجتمع المدني والجماعات على الأرض والتحديات في التنفيذ الناجمة عن تصاعد النسبية الثقافية. وأكدت الحلول المقترحة على التعاون العابر للحدود، والتشبيك وبناء التحالفات بين نشطاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

تم تناول مسألة تنفيذ إطار حقوق الإنسان للاجئين وجرى تحديد ومناقشة التحديات المشتركة من الحكومات غير المتعاونة والقوانين والسياسات التمييزية فضلاً عن عدم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كأعضاء في المجتمع السياسي.

وأخيرا، حيث لا يتحقق شيءٌ بإرادة القادة السياسيين فقط، تبرز الحاجة إلى ممارسة الضغط على الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية لتعزيز وتطبيق الأطر القانونية وتكريس حالة الحقوق المتساوية للنساء والرجال. وفي هذا الصدد، تدوّي العبارات السحرية كالحشد والمناصرة الدولية التي تحظى بأهمية كبرى لهذا الغرض.

الجلسة الرابعة: المواطنة، والمشاركة في الحياة العامة والخاصة

أهداف الجلسة

أكدت هذه الجلسة كيف تمكنت الأوساط السياسية في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا من فتح مساحة لدمقرطة النظم السياسية والقوانين، حتى لو قامت التيارات المحافظة والتقليدية والحركات الأصولية الدينية بمواجهة حق المرأة في المواطنة الكاملة عن طريق الحد من إمكانية وصولهن إلى الحياة السياسية ومواقع اتخاذ القرار.

هدفت الجلسة لدراسة مطالب الديمقراطية الحقيقية، التي تدعو إلى المشاركة السياسية المتساوية وتوطين قضايا دور المرأة والمساواة حسب النوع الاجتماعي على رأس جداول أعمال صناع القرار. وتناولت الجلسة الاختلالات البنيوية التي تعيق الوصول المتساوي للمرأة والرجل إلى المسؤوليات، من بين الأمور الأخرى في المجال السياسي. وبحثت علاوة على ذلك استراتيجيات لوضع المساواة حسب النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة ضمن جداول عمل المرحلة الانتقالية نحو المواطنة الكاملة للنساء والرجال.

العروض

لمى قنوت - اللوبي النسوي السوري: قدمت عرضا شاملا حول دور المرأة في النضال السياسي في سوريا. وتحدثت عن فرص المشاركة السياسية للمرأة في سياق "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" الذي تأسس في تشرين الثاني من عام 2012، وكذلك التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء. فعلى الرغم من أن الائتلاف وضع مشاركة المرأة كحجر الزاوية في سياق أنشطته، إلاّ أن الإرث الاستبدادي لا يزال عبئا ثقيلا على القوى السياسية العاملة فيه. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة المجزأة وغير المنظمة للمعارضة تجعل من الصعوبة بمكان التقدم والعمل لصالح النساء، مما يصب في صالح تمكين الإرهابيين الذين استولوا على البلاد. وعلى الرغم من أن جميع الأطراف تتمتع برؤية مشتركة حول الديمقراطية والمواطنة المتساوية دون تمييز، واحترام حقوق الإنسان، نلحظ أن هناك افتقاراً لمسألة رفع التحفظات على CEDAW وتجريم العنف ضد المرأة. وخلال مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية في القاهرة في حزيران من عام 2012، تم اقتراح تعديلات على الدستور من شأنها أن تلغي جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقد قوبلت بمقاومة من قبل الإسلاميين وقُوّضت وتمت المقايضة عليها من قبل الأحزاب العلمانية. وذكرت أن "الحزب الديموقراطي الكردستاني" كان الأكثر تقدماً في الدفاع عن حقوق المرأة وإقحامها في الأجندة السياسية، ولكن حتى في هذا الحزب يقتصر الدور القيادي للمرأة على منصب نائب الرئيس وتبقى المرأة عاجزة عن أن تصبح رئيسة للبلاد. وعلاوة على ذلك، شددت على أن الثقافة السياسية في سوريا لاتزال تشكل عائقاً أمام المشاركة الفاعلة والكاملة للمرأة في الأحزاب العلمانية. كما أوضحت أنه لهذا السبب تفضل النساء السياسيات العمل مع منظمات المجتمع المدني من أجل بناء دولة ديموقراطية تلتزم دون محاباة بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية سيداو CEDAW دون تحفظات، وبتجريم التمييز والعنف ضد المرأة.

هيلينا بوبوفيش - باحثة ومدرّسة المساعدة في قسم الصحافة - كلية العلوم السياسية - جامعة زغرب: قدمت تجربة كرواتيا أثناء المرحلة الانتقالية، ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق المرأة. إن عملية الانتقال من النظام الاشتراكي الاستبدادي العلماني إلى النظام الموجه دينيا "حيث يجري إقحام الممارسات والنظريات التقليدية " في المجتمع قد أضر بشدة بحقوق المرأة. وبعد استعراض المفاهيم النظرية للمجتمع المدني، وكذلك عرض لبعض الانتقادات النظرية، سلطت الضوء على الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني وتنشيط مسألة حقوق المرأة في تنفيذ الإطار المؤسسي والقانوني لحماية حقوق المرأة في كرواتيا.

وفي الحقيقة، لم تكن هذه كافية، إذ لا يزال هناك نقص خطير في التنفيذ. وقالت إنه بعدما تم تعيين الإطار القانوني والمؤسسي، أخذ الدعم للقضية النسوية يتراجع بذريعة أن "المهمة قد أنجزت" متخذة هذا التعيين 'ليس بوصفه نقطة انطلاق وإنما نقطة انغلاق. وأوضحت بعض التحديات الحالية التي يواجها المجتمع المدني، بما في ذلك انسحاب المجتمع الدولي في التسعينات من تمويل الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني. كما أوضحت أيضاً الدور المؤسسي للمجتمع المدني في جذب المشاريع واستجرارها والذي لم يتمكن من إحداث التغييرات المرتقبة في المشاركة. وبدون تبخيس الإنجازات الإيجابية في وضع التشريعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، أوضحت هيلينا بوبوفيتش أنه في كرواتيا جرت التحولات السريعة في وضع التشريعات على الورق فقط وليس على أرض الواقع، وهذا يسلط الضوء على الحاجة للحفاظ على المقاربة النقدية للنموذج الديمقراطي الليبرالي بأكمله.

نقاط النقاش الرئيسة

- كان الموضوع الرئيسي المطروح للمناقشة هو توضيح التحديات أمام المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية الديموقراطية واقتراح سبل معالجتها. ففي السياق السوري، من بين التحديات المذكورة كانت الأكثر دوياً هي المسارات التي تقلل من شأن المرأة، ومن ثقتها واحترامها لذاتها. والثقافة الاستبدادية للسياسة والإرث االبطريركي الذين عزلا تاريخيا مشاركة المرأة وحجبا النساء عن الوصول إلى مناصب عليا في مواقع صنع القرار. وأخيرا وليس آخرا، التهديد الخطير الذي يمثله صعود المتطرفين والقيود التي فرضتها الأحزاب الإسلامية على حقوق المرأة. المطلوب إذاً هو تثقيف الأفراد لتحسين أنفسهم والتصرف كمواطنين، وتمكين المرأة من خلال رفع مستوى الوعي في المجتمع، وتحديد تداعيات المشاركة غير الفعالة والمشاركة السياسية الرسمية للمرأة من أجل إبطال حالة التهميش التي تتعرض لها.

- اتفق في ما يشبه الإجماع على أن الحركات النسائية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحركة المدنية الأوسع لبناء دولة ديمقراطية وإجراء إصلاح سياسي راديكالي. وأن حقوق المرأة تكمن في مركز القضية السياسية لأن تجربة القمع ليست حكرا على النساء فقط، وإنما تصيب القوى المجتمعية كافة. وبالتالي فإن إعطاء الأولوية للحل السياسي والانتقال إلى الديمقراطية وتعزيز حقوق المرأة يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا الهدف. في هذا الصدد ما هو مطلوب هو وضع الحالة المدنية في توافق تام ووثيق مع وظائف الوضع السياسي وما يُلقى عليه من مهام.

- وصفت التنازلات ضد حقوق المرأة في سوريا والتي قدمت في مؤتمر القاهرة عام 2012 من قبل الأحزاب العلمانية بالمشكلة الحقيقية. وفي هذا الصدد أثيرت مسألة كيف يمكن لدولة علمانية أن تكون شمولية الطرح والممارسة. كانت تجربة الدولة الاشتراكية العلمانية في كرواتيا أيضا واحدة من "السلطويات الناعمة". كما تم الاتفاق على أن العلمانية التي تضمن فصل الدين عن السياسة والتشريع، يجب أن تقترن مع مبادئ الديمقراطية والمساواة والمشاركة.

- التأكيد على ضرورة وجود أساس قانوني لتمكين المرأة من خلال وضع الإطار القانوني المؤسسي اللازم. واستخدمت التجربة الكرواتية لتوضيح هذه النقطة، حيث أنها توفر أساسا يبنى عليه، ولكنها تسلط الضوء أيضا على العقبات المتوقعة عندما لا تحترم الإصلاحات القانونية في الممارسة العملية وعلى أرض الواقع. هذا ما يسترجع أصداء مناقشة سابقة حول عدم كفاية استخدام نهج قانوني بحت، والحاجة لتحدي الصور النمطية وبنى السلطة في الوقت نفس.

- تبادل الخبرات في مجال التحديات التي تواجهها المرأة في المجتمعات الأوروبية لتسليط الضوء على التهميش الذي تتعرض له العقلية النسوية نظرا لطبيعتها الاجتماعية الجذرية، نظرا لأن المثالية النسوية تقوض جميع البنى المجتمعية البطريركية، وبالتالي تشكل تحديا حقيقيا على مصادر القوة المهيمنة. ومع ذلك، تواجه الحركة النسوية قضية تجزئة، مما يحد من نفوذها إذ تحتاج إلى إعادة تأهيل مستمر. وقد يكون من الممكن تحييدها بسهولة، وللحيلولة دون ذلك عليها أن ترتبط مع المكونات الأخرى للحركة الديمقراطية.

- إضافة إلى ذلك، أثير الجدل حول الطبيعة "النخبوية" للناشطات النسويات وكيف تتسبب في تحديد هيكلية الأنشطة وطريقة تنفيذ الأدوار وتوجيه المهام والأعمال. وتم الاتفاق على أن "النخبوية" في هذا السياق ليست بالضرورة مصطلحاً سلبياً، لأن ثمة الكثير مما يجب أن يعمل في السياق الذهني والفكري في ما يتعلق ببلورة المصاعب والمشاكل الناجمة، ولكن

يجب أن يحدث ذلك في وقت واحد على مستوى القاعدة الشعبية ومستويات صناع القرار والسياسات، حسب النهجين التصاعدي والتنازلي.

- شدد المشاركون والباحثون والناشطون معا، على أن هذا اللقاء قد سمح بإنشاء صلات ضرورية من أجل اتخاذ خطوات هامة باتجاه تعزيز التضامن الدولي وتطوير الأدوات معاً للنضال وصولاً إلى الرؤية العالمية للمساواة حسب النوع الاجتماعي.

الجلسة الخامسة: المواطنة والكرامة والاستقلال والأمن - العنف ضد المرأة كقضية مركزية

أهداف الجلسة

أكدت هذه الجلسة أن عدد النساء ضحايا العنف الجنسي والقتل والتشويه يتزايد وأن العنف ضد المرأة لا يزال يمارس على نطاق واسع اجتماعيا. وعلى الرغم من ذلك ليس هناك إطار قانوني ملزم لمواجهة هذا الوضع. وهدفت الجلسة إلى تبادل الخبرات الإيجابية والدروس المستفادة والكشف عن مختلف أوجه العنف، والتبعية الاقتصادية، والهشاشة، والفقر، والدعارة، والإقصاء الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، سعت إلى إثارة قضية حرية النساء وأمنهن، وهما قضيتان مهددتان بشكل متزايد بسبب تصاعد حدة الأصوليات الدينية والطائفية، كونها لا إنسانية بطبيعتها.

وتناولت الجلسة ضرورة اتباع نهج شامل للالتزام بالأدوات الدولية (CEDAW)، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (1325، 1820، 1888، 1889) ومنهاج عمل بيجين، مع الحفاظ على الترابط والعلاقة المستمرة بين الديمقراطية والمواطنة والسلام والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

العروض

سيلفي كرومر - اختصاصية علم الاجتماع في جامعة ليل، فرنسا: شاركت الحضور في الخبرات والتجارب حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في فرنسا كما تبنت عدداً من الحلول الاجتماعية. وأفادت أن العنف القائم على النوع الاجتماعي لم يكن مرئياً أو ملحوظاً في الدراسات الأكاديمية التقليدية وطرحت السؤال حول الأفكار المسبقة بخصوص ارتباط العنف بين الجنسين بالأوضاع الاقتصادية والمشاكل الثقافية التي تسهم في تعزيزه. وأشارت إلى حجم القيود التي تحيط بمسألة العنف الذي تواجهه المرأة. وأعطت مثالا عن فرنسا، حيث لم يكن للتحرش الجنسي لغة متخصصة للتعبير عنه. ومع ذلك، فإن عمل المجموعات النسائية منذ السبعينات قد سلط الضوء على العنف الممارس ضد المرأة، واستكشاف أشكاله ومظاهره. وقد أظهرت المسوحات اللاحقة حول العنف الممارس ضد المرأة، بما في ذلك المسح الوطني الأول حول العنف ضد المرأة في فرنسا (ENVEFF) الذي نفذ عام 2000، النتائج التالية: أفادت غالبية النساء ضحايا العنف بأن العمليات التي تكلّمن عنها حدثت للمرة الأولى، وأن جميع الفئات الاجتماعية تتأثر بالعنف، وأن الشابات هن في أكثر الأحيان ضحايا للعنف أكثر من باقي الفئات في نطاق الأسرة وفي مكان العمل، وأن تجربة العنف تتراكم على مدى الحياة. وقد أدت هذه النتائج إلى صياغة سياسات من شأنها أن تعمل على تدريب الضحايا ودعمهن. قام المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية (INED) مؤخراً في عام 2015، بتنفيذ مسح خاص، في فرنسا، يهدف إلى الحصول على المعرفة التفصيلية حول العنف ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة العنف الممارس، وتواتر حالات العنف، وإجمالي الفترة، وأنماط العنف. وأكدت سيلفي كرومر الحقيقة التي تفيد بأن الجندر/النوع الاجتماعي هو بناء مجتمعي قائم على أساس الفرق البيولوجي للجنسين، والتي تم فرضها وتبنيها من خلال عملية التعليم اليومية بدءا من الولادة، كما في قول سيمون دي بوفوار "الفرد لا يولد امرأة، وإنما يصبح امرأة ". وقالت إن هذا يسلط الضوء على أهمية الصراع الأيديولوجي النسوي من أجل نزع وتفكيك هذا الاختلاف التمييزي ويثبت أنه لا يوجد فرق جوهري بين الجنسين.

أشارت كرومر إلى أن العنف ضد المرأة يشكل عائقا كبيرا للمواطنة المتساوية باعتباره يقوّض الحق الأساسي في سيطرة المرأة على الجسد الخاص بها، وعلى حرية الفكر والاستقلال المالي، وذهبت إلى اقتراح بعض الحلول. وكانت هذه الحلول: تعميق المعرفة بالأدوات الدولية المعتمدة في هذا السياق على نطاق واسع، وتعزيز التشريعات الوطنية لتنفيذ هذه الأدوات، وإعادة التأكيد على شعار مؤتمر فيينا لعام 1993 على أن "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان"، وتطوير الدراسات الكمية والنوعية في مختلف المناطق وخصوصا في ما يخص الفئات المحرومة والمهمشة والتي تختبر عدم مساواة متعدد الجوانب، منع العنف من خلال التعليم والقضاء على الصور النمطية للجنس، وبناء تحالفات دولية في مكافحة الانقسامات حيال المرأة والعمل على

توضيح خصوصية الأهداف النسوية وميزاتها في هذا السياق. وفي الختام أكدت أن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو حاليا قضية اجتماعية وسياسية، والخطوة التالية هي أن تصبح قضية سياسية دولية.

صباح الحلاق - الرابطة السورية للمواطنة: بيّنت أن المرأة السورية شهدت واختبرت العنف الممارس ضدها خلال الصراع الحالي وخلال أوقات السلم على حد سواء، كما أبرزت الدور الهام للصكوك والأدوات الدولية في التعامل مع هذه القضية. وفي ما يلي منهاج عمل بيجين لعام 1995، تم اعتماد الإطار المنهجي لإعداد الدراسات وكتابة التقارير عن وضع المرأة ونشرها، إذ أظهر التقرير السوري لعام 2005 الوضع المتدني للمرأة السورية كما تبيّن جميع المؤشرات. وقامت بتحديد التحديات الرئيسية للسياق السوري على أنها ناجمة عن الانقسام الديني في النظام السياسي والقانوني، الذي يقسم ويميز بين النساء من الطوائف الدينية المختلفة، ويضفي الشرعية على العنف ضد المرأة. كما سلطت الضوء على مختلف العناصر التمييزية في قانون العقوبات، التي تضفي الشرعية ولا تجرم بما فيه الكفاية قتل النساء من قبل الرجال في الأسرة ذاتها، والمعروفة باسم "جرائم الشرف". وعلاوة على ذلك هناك مواد قانونية تبرر الاغتصاب الزوجي وذلك لأنه يتم الاعتراف والإقرار فقط "بالمغتصب الذي يهاجم النساء من خارج الأسرة بخلاف الزوج"، وكذلك في قوانين التأمينات الاجتماعية والتي تشير إلى النساء على أنهن "القاصرات" أو "المعالات". وأكدت على أن هذا النوع من التمييز، الذي خصصه التشريع بنصوص صريحة، هو العائق الأكبر. وأضافت أيضاً أن التمييز الضمني المتمثل في الممارسات الاجتماعية وفي عقليات الأفراد هو أسوأ بكثير من التمييز المباشر، لأنه يسلب القوة ويقوض التمكين. وقد تفاقمت تجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب النزاع المسلح، مثل جرائم الاغتصاب والخطف والتعذيب التي تتعاظم في سياق النظام القانوني المهترىء للدولة والذي يفتقر إلى أدوات لتجريم العنف ضد المرأة في الظروف العادية. هذا بالإضافة إلى ما تم توضيحه سابقا بكل ما يتعلق بالإعاقة والمصاعب والتدخلات الناجمة عن السياق العام الذي يتصف بالشمولية وبمحدودية نطاق عمل المجتمع المدني في مثل هذه البيئة. وقد تقدمت المجموعات النسائية في سوريا إلى مختلف الأحزاب السياسية من أجل ضمان إدراج حقوق المرأة في جداول أعمالها. وعلى كل حال، كان عملها محدوداً إلى حد كبير. في هذا السياق، إن الصكوك والأدوات الدولية مثل قرار مجلس الأمن الدولي 1325، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية لإلغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة، من بين أمور أخرى، هي مهمة وإرشادية في عمل الناشطين ومحاولاتهم لرفع مكانة المرأة. وأشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني السورية استفادت من فرصة التعامل مع هذه الصكوك، حيث أعدت تقرير الظل المقدم في عام 2007، والمبادئ المؤسسة للدستور وحقوق النساء. واختتمت صباح الحلاق بطرح رؤية الرابطة السورية للمواطنة حول كيفية الربط ما بين الجندر/النوع الاجتماعي والمواطنة على أساس أربع ركائز مترابطة ومتداخلة هي: المشاركة والحرية والمسؤولية والمساواة. تشمل المشاركة انخراط كل من النساء والرجال، في تطوير دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ الحرية والمساواة. تحتاج النساء إلى التمكين في مجال المعرفة بحقوقهن والأكثر من ذلك، "أن يتنفسن ويعشن حقوقهن ليلاً نهاراً" من أجل تمكينهن من المشاركة بفعالية في الحياة العامة التي يهيمن عليها الذكور. وأكدت أن ترسيخ فهم عميق للمواطنة الكاملة هو الحل الوحيد من أجل الوصول إلى المساواة في عملية الانتقال الديمقراطي.

نقاط النقاش الرئيسة

- تبادل المشاركون/المشاركات خلال المناقشة معارفهم وتجاربهم التي اختبروها من خلال مختلف أنواع العمل المنفذ مع المرأة السورية الضعيفة سواء النازحة في سوريا أو في معسكرات اللجوء، وسلط الضوء على العديد من المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجهها أولئك النسوة.

- وتم التأكيد على أن العنف ضد المرأة لا يرتكب فقط من قبل الرجال ولكنه يأخذ أشكالا عديدة، وهناك العنف من المرأة على المرأة. وقد تجلى الأثر النفسي من جرائم الاغتصاب في مثال عن نقش محفور على جدار سجن للنساء نصه "هذا هو اليوم الـ 325 بعد الاغتصاب" كما لو أن هذا الحدث قد سرق منها حياتها السابقة.

- تجارب الناشطين/الناشطات العاملين في المخيمات أضاءت على الصعوبات المتعلقة بنقل أفكار ومفاهيم المساواة حسب النوع الاجتماعي وترجمتها للنساء اللواتي يبررن عدم المساواة التي يواجهنها بالإيديولوجيات والمعتقدات الدينية والكتب المقدسة. هناك تحديات مماثلة تنشأ عند معالجة قضايا التزويج المبكر، والتي زادت نسبتها منذ بداية الصراع. وعلاوة على ذلك قيل إن بعض النساء يتقبلن العنف بين الجنسين وكأنه أمر طبيعي، أو على الأقل أنهن يعتقدن أن الرجال لديهم الحق في انتهاكهن جسديا ونفسيا.

- أدت المناقشة أيضا إلى العصف الذهني الجماعي المثمر وصولاً إلى أنماط من الحلول التي من شأنها معالجة هذه المشاكل. وبمقابل الحجة التي تفيد بأن المساواة الجندرية هي من الكماليات في السياق الذي تمزقه الصراعات بين الأطراف، وافق العديد أنه على الرغم من التحديات الراهنة، فإن الوضع قد حان لإمكانية إجراء الإصلاح الإيجابي.

- ومن بين الحلول المقترحة، تم التشديد على موضوع التعليم بقوة من قبل الكثيرين. وبالتوازي مع التجربة الانتقالية في كرواتيا، تم الاعتراف بأهمية التربية المدنية في تشكيل وقولبة المواطنين في المستقبل. وفي هذا الصدد تم تسليط الضوء على الآثار السلبية للتعليم في ظل النظام، الذي يعلم الأطفال الولاء للشخصية الأبوية ويغرس الشعور بالذنب والخجل عند الأطفال. إضافة إلى ذلك، أكدت التجربة الكرواتية أهمية أن النتائج المباشرة للصراع ستكون لها عواقب حتمية على النظام التعليمي، وذلك لأن التاريخ تعاد كتابته من قبل المنتصرين.

- وفي ضوء ذلك تم الاتفاق على أن الأساس لمجتمع سليم يبدأ مع الأطفال، بما في ذلك الأطفال في مخيمات اللاجئين الذين هم أكثر عرضة للإهمال. يجب أن تهدف الأسس التربوية إلى تعزيز المواقف الصحيحة من المساواة والمشاركة والمسؤولية والحرية وبناء المهارات اللازمة لتعزيز العدالة الاجتماعية. هذا هو الاقتراح العملي والممكن تنفيذه على المستوى المحلي، والذي ينبغي ترجمته إلى أفعال الآن خلال هذه الفترة الانتقالية.

- تقتضي معالجة قضية المرأة التي تبرر أو تقبل العنف رفع مستوى الوعي بين النساء والرجال بطريقة مكثفة ومركزة. وقد ثبتت من جديد الحاجة إلى تثقيف الرجال ورفع وعي النساء على حد سواء، من خلال أنشطة حول تعزيز المساواة بين الجنسين وحول حقوق المرأة على المستوى المحلي. وقد تم التشديد على هذه المسألة ثانية باعتبارها حاسمة لضمان استدامة هذا المسار. إن عدم إشراك الرجال في الحوار، يبقي العمل مع النساء غير فعال حيث يعدن إلى البيئة المنزلية ويقعن فريسة سلسلة من سوء المعاملة مرة ثانية.

- واتفق على أنه من خلال رفع مستوى الوعي حول القضية المركزية للحقوق المتساوية للمرأة تظهر الأعراض الأخرى التي تنشأ عند غياب هذه الحقوق، مثل العنف المبرر والزواج المبكر، اللذين يحتاجان إلى معالجة حتمية.

- يبقى التحدي في معالجة رفض المصطلحات التي يستخدمها النشطاء ومقاومتها وكيفية تمكين المرأة من تملك مفاهيم المساواة حسب النوع الاجتماعي وألا ينظر إليها كمصطلحات غريبة أو مفروضة عليهن. كما تم تسليط الضوء على مشكلة حاجز اللغة أيضا بحقيقة أنه عندما يتم نقل بعض المصطلحات كالمساواة حسب النوع الاجتماعي، والعنف الممارس على المرأة، والمواطنة... إلى المستوى المحلي، تبدو غالبا غير مفهومة.

- إضافة إلى ذلك، جرى التأكيد مرارا وتكرارا على الحاجة إلى العدالة الانتقالية، كما تم الاتفاق على أنه من دون محاكمة جرائم الحرب والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزاعات المسلحة، يبقى تحقيق المساواة في الحقوق أمرا مستحيلاً. وفي هذا الصدد هناك حاجة ملحة للتوثيق والإبلاغ عن الانتهاكات ضد النساء في أوقات الحرب، علماً بأن هناك مصادر محدودة من البيانات.

- الحاجة إلى المزيد من المنتديات حول قضايا المرأة مثل هذا التجمع الحالي باعتباره خطوة هامة إلى الأمام، وضرورة لنقل معاناة المرأة من العنف ورفعها إلى المجال العام، وفي نفس الوقت العمل على ربطه مع الأطر الدولية المختلفة.

الجلسة السادسة: المواطنة في ظل التحديات الناشئة: حقوق المواطنة للنازحين واللاجئين نساءً ورجالاً

أهداف الجلسة

تناولت هذه الجلسة التحديات المتعلقة بموضوع الجنسية ضمن النزاع المسلح وخصوصا أوضاع اللاجئات والنازحات اللواتي يواجهن تمييزا مزدوجا. وسعت إلى إظهار التحديات الجديدة التي تهدد المواطنة، وخصوصا تلك الناشئة عن التغيرات الحالية في الصراع السوري: يفقد اللاجىء/اللاجئة صفة المواطنة في بلده/بلدها الأصلي بسبب بعض القوانين في الدول المضيفة التي تنكر حقوق المواطنة للنساء والرجال اللاجئين. وعلاوة على ذلك، يؤدي التصعيد الدرامتيكي للوضع السياسي، بما في ذلك ارتفاع حدة الإرهاب إلى تزايد التعصب الديني وتوسع مجالاته. تمت خلال الجلسة محاولة الرد على الأسئلة التالية: كيفية العمل على معالجة النقص في حقوق المواطنة الأساسية للاجئين خلال الأزمة الحالية؟ ما هو تأثير هذا الوضع على المواطنة وكيف يمكننا الاستجابة والاستعداد للمستقبل؟

العروض

إبراهيم دراجي - أستاذ القانون في جامعة دمشق: (بسبب عدم تمكنه من حضور المؤتمر قدم الدكتور حسان عباس ورقة العمل التي كان قد حضّرها للمؤتمر). أراد دراجي في ورقته أن يضيء على التحديات الناشئة التي تواجهها المواطنة في سياق الحرب وتحديات حقوق المواطنة التي يواجهها اللاجئون. وقال بأن الحرب والصراع قد يكونان فرصة نادرة لإعادة البناء والصياغة الممنهجة لمعنى المواطنة. بعد تقديم خلفية موجزة عن حال النازحين في الداخل السوري وفي المنطقة، أوجز دراجي انتهاكات حقوق اللاجئين التي يواجهونها ويختبرونها في الأماكن التي لجؤوا إليها. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، هناك مايقرب من 5 ملايين من النازحين السوريين، وهذا ما يجعل من سوريا الدولة التي تضم أكبر عدد من النازحين للمرة الأولى في التاريخ. والسؤال المطروح من خلال الورقة يفيد أنه من أجل تقييم صحيح لأوضاع النازحين داخليا نحتاج لدراسة حقوقهم خارج النصوص الواردة في الاتفاقيات ونحتاج إلى القيام بـ "دراسة حالة" لنحدد بدقة حجم الانتهاكات التي نفذت بحقهم وطبيعتها. تقع انتهاكات حقوق اللاجئين جراء سياسات الدول العربية التي تعاملهم كأجانب ومهاجرين، ونتيجة لعدم تصديق هذه الدول على الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق النازحين واللاجئين. ومع ذلك فحقوق النازحين هي حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تم التصديق عليه من قبل هذه الدول، يخدم كأداة هامة للضغط على الحكومات لتصحيح عملها. وقدم أيضا التحديات التي يشكلها الإرهاب والتطرف الديني، والذي يهدد المعنى الحقيقي للمواطنة ويقوض حقوق الإنسان. وباعتبار النساء الضحايا الرئيسية للحرب، نلحظ ازدياد الأعباء الملقاة على كاهلهن في مواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وضعف الدولة وعدم قدرتها على التدخل لضمان العدالة. وفي ما يخص اقتراح بعض الحلول لحماية حقوق الأشخاص النازحين داخليا، قال أستاذ دراجي إن هناك حاجة لزيادة الوعي بين الحكومات وإلى تسييس المسألة، وتعزيز المراقبة على توزيع الخدمات، والعمل مع الحكومات لحماية حقوق الإنسان الأساسية للنازحين. والأهم من ذلك العمل على تعزيز قيم المواطنة. وأكد أن موضوع المواطنة يجب أن يكون من الأولويات وأن يكون حاضراً منذ بداية المفاوضات على الحكومة الانتقالية في سوريا.

سوزان عارف - المدير التنفيذي لمنظمة تمكين المرأة، العراق: قدمت لمحة شاملة عن الانتهاكات القاسية والوحشية لحقوق الإنسان والكرامة الجسدية والنفسية والإنسانية التي تواجهها اللاجئات السوريات في العراق وكردستان. وتضمنت تجارب الاختطاف والاغتصاب والتعذيب والظلم الأليم الذي يلحق باللاجئات بسبب وصمة العار التي تلصق بضحايا الاعتداء الجنسي والرهبة من اتهامهن بما يشجع على ارتكاب جرائم الشرف من قبل أسرهن. وأصبحت النساء اللواتي يعانين الاغتصاب والاعتداء الجنسي يشعرن بالخجل، وبالتالي يصمتن كلياً، بدلا من العمل على حمايتهن ودعمهن. وهذا يزيد من شعورهن بالصدمة النفسية إذ لجأت بعضهن إلى الانتحار كوسيلة للخروج من هذا النوع من المصيبة. وأبرزت كيف تمهّد الظروف المعيشية داخل المخيمات لحصول انتهاكات أخرى بما في ذلك: عدم وجود الأمن الكافي، والارتفاع في نسب التزويج

المبكر بسبب القيود الاقتصادية، والرجال المحرومون من عملهم ينقلون إحباطهم إلى أشكال مختلفة من العنف الأسري، إلى جانب ضعف التحاق الفتيات بالمدارس وغيرها. وبصرف النظر عن سياق الصراع لا تزال المرأة تواجه مشكلة جرائم الشرف، التي تتغاضى عنها هذه الدول. وعلى الرغم من أن القوانين في كردستان تم تعديلها لتجريم عمليات القتل هذه، إلاّ أن آليات تنفيذ القوانين تظهرالمحاباة تجاه الرجل. في ضوء كل هذه الانتهاكات والمظالم، هناك حاجة ملحة إلى خطة عملية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن أكثر من أي وقت مضى. بدأت الجماعات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمة المرأة العراقية في عام 2012 وبدعم من الـ IFE-EFI، بالعمل على وضع خطة عمل وطنية (NAP) وقد أنجزت وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء العراقي في أبريل/نيسان عام 2014. وتضمنت خطة العمل ستة محاور رئيسية. وعلى الرغم من منح الموافقة، تم حذف محاور هامة، وهي التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتشريعات وتنفيذ القانون. وهذا ما يطرح تحديات خطيرة. إلاّ أن عمل المجموعات النسائية من خلال التشبيك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية يدفع لتنفيذ برنامج العمل الوطني، إذ أنه وسيلة هامة لتلبية احتياجات النساء والحفاظ على كرامتهن كبشر.

فاتح عزام - مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة: قدم البيان الختامي حول تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1325، بما في ذلك مقترحات عملية لمعالجة كل ركيزة من ركائز القرار. هذه الركائز الأربع هي: 1- الوقاية 2- الحماية 3- المشاركة 4- تقديم المساعدة، شكلت النقاط والمحاور الرئيسة لمناقشات هذه الجلسة. وقال إن الوقاية ينبغي أن تشمل العمل على الثقافة والتشريع على حد سواء وينبغي لهذا الأخير أن يشمل قوانين واضحة تتعلق بالاغتصاب وجرائم الشرف والقوانين التي من شأنها القضاء على أسباب هذه الانتهاكات، مثل القوانين التي تجيز الزواج من ضحايا الاغتصاب كوسيلة للتملّص من الملاحقة القضائية. هناك انعدام تام لحماية النساء في النزاعات المسلحة، وعلى الرغم من العديد من الأصوات احتجاجا على ذلك، لم تقدم أي محاولات حقيقية في الحماية. وبالتالي نحن بحاجة إلى التفكير في استراتيجيات لحماية المرأة في هذا السياق. تعد المشاركة ركنا أساسيا، إذ لايمكن أن تتم حماية المرأة إذا لم تشارك في المفاوضات أو أن تشارك في وضع استراتيجيات لحماية أنفسهن. وعلاوة على ذلك، لا أحد يعرف أفضل من الضحية بكل ما يتعلق بالتحديات والحلول التي تحتاجها. ليس هناك اهتمام كاف بالاحتياجات الخاصة بالنساء في مجتمعات اللاجئين، بما في ذلك حالات الأرامل والأمهات العازبات. وعلاوة على ذلك ليس هناك اهتمام بالظروف الخاصة للعنف داخل المخيمات، بما في ذلك العنف الذي يرتكبه حراس المخيمات والملاحظ حاليا في بعض الحالات وقال إن المسؤولية الرئيسية لهذا الأمر تقع على عاتق الدولة في البلدان المضيفة، والمسؤولية هذه ترفض معظم الدول العربية تحملها. بدلا من ذلك، تعتبر هذه الدول أن مسؤولية التعامل مع اللاجئين مسؤولية حصرية لمنظمات الأمم المتحدة مثل الأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. كما تقوم هذه الدول بمقاربة قضية اللاجئين على أنها قضية أمنية بدلا من أن تكون قضية إنسانية. إن الاعتراف بحقوق هؤلاء اللاجئين، مثل الحق في العمل، من شأنه التخفيف من عبء توفير المساعدة الإنسانية. لكن فاتح عزام يفيد آسفاً أن العقلية السياسية للدول العربية في التعامل مع اللاجئين تلغي إنسانيتهم وتنفي الحقوق الإنسانية الأساسية. وقال حيث أن مجلس أمناء المفوضية يتكون من البلدان التي تتمتع بتوازن قوى متنوع، فإن قراراتها تستند في الغالب على الأسباب السياسية وبقدر ضئيل من القيم الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن من واجب المجتمع المدني الضغط على المفوضية لتحمل مسؤولياتها ومحاسبتها تجاه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع المدني أن يلعب دوره باعتباره الحارس الأمين على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنفيذ الحكومات الوطنية لالتزاماتها، إذ إن الضغط بشأن تنفيذ القرارات الملزمة والالتزامات القانونية، هو أكثر أهمية من أي وقت مضى.

نقاط النقاش الرئيسة

- أضاءت المناقشة على بعض الإمكانات والتحديات الأساسية لقرار مجلس الأمن الدولي 1325 وآليات تنفيذه. خضع هذا الأمر للكثير من المناقشة والجدل بين الحضور إذ تم تسليط الضوء على بعض أوجه القصورالملحوظة ، وكذلك على نقاط القوة وتقدم الحضور بالمقترحات حول الحلول الممكنة للتغلب على التحديات في التنفيذ.

- أبرز النقاش مزيداً من التحديات في التفسير بشأن تنفيذ هذا القرار. إن المحاور المحذوفة من خطة العمل الوطنية العراقية يجب حتما أن تجد طريقها مرة أخرى إلى جدول الأعمال من خلال عمل المجتمع المدني، لما لها من أهمية للمجموعات النسائية وللجان القطاع التي تعمل على تطوير برنامج العمل الوطني.

- يتمثل القصور أو القيد الآخر حقيقة في عدم تمتع قرارات مجلس الأمن بوطأة العقوبات. فالأمر متروك لمنظمات المجتمع المدني للضغط من أجل تنفيذ القرار على الصعيد الوطني.

- تم توضيح موضوع "الحماية" للنساء التي تعتمد على أولئك الذين ينتهكون النساء، كالجيوش التي تجند للحماية مثلا والتي غالبا ما يكون أفراد منها هم أنفسهم مرتكبي الجرائم ضد المرأة. وفي هذا الصدد قدمت بعض الاقتراحات العملية الملموسة كتعيين نساء حراس في مخيمات اللاجئين، وإنشاء خط ساخن تديره النساء للإبلاغ عن الجرائم.

- تناول النقاش أيضا تحديات تقديم الخدمات، بما في ذلك المشاكل الخاصة بالتوزيع، لدى مؤسسة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ناهيك عن القصور في الخدمات.

- خضعت منهجية توزيع الإعانات والخدمات للتدقيق والمساءلة، حيث أن بعض اللاجئين لا يتلقون أي خدمات أو مساعدات. وأبرز المشاركون المعنيون في تقديم هذه الخدمات مزيداً من أوجه القصور التي واجهوها على أرض الواقع، مثل الاعتماد على معايير محددة كالنساء الضعيفات الأكثر عرضة للمخاطر، والنساء الحوامل، والرجال المتزوجين، من أجل توزيع الموارد وذلك لأن الزيارات المنزلية غير ممكنة. ولهذه المعايير عواقب سلبية غير مقصودة في الواقع، كإبقاء النساء في دورهن التقليدي كضحيات ضعيفات. وقد اعتبر ذلك غير عادل ومثبط. أما الحمل كمعيار فقد يقود في بعض الحالات إلى إنجاب الأطفال، حتى لو لم يكن مرغوبا بهم، وحتى دون توافر مقومات العيش والتربية.

- إضافة إلى ذلك، في حين يجري معظم العمل من قبل الجمعيات المحلية على أرض الواقع، أثير موضوع أوجه القصور من مسؤولي الأمم المتحدة في السياق المحلي للتنفيذ كمشكلة حقيقية. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على أن المفوضية مفتوحة للإصلاح وبذلك يمكن للمجتمع المدني أن يخضعها دائما للمساءلة.

- قُدّمت اقتراحات أخرى تتعلق بتعزيز الحقوق الداعمة للاجئين في البلدان المضيفة، وتناولت الحاجة إلى وجود جهة للتوسط بين مخيمات اللاجئين والسياسيين في حكومات تلك البلدان من أجل التخفيف من حدة التوترات التي تستبعد الاستجابة الإنسانية من هذه الجهات. ففي لبنان، كان للوجود التاريخي للجيش السوري أثرٌ في تفاقم هذا التوتر ضد الوجود الحالي للاجئين، ويسلط الضوء على الحاجة إلى مثل هذه الجهة الوسيطة.

- تضمنت المقترحات الأخرى بشأن العمل المطلوب: الحاجة إلى توضيح واجبات المواطنين ومسؤولياتهم كوسيلة لضمان المواطنة الفعالة. تعزيز ثقافة النسوية والحصول على الدعم من الرجال، بما في ذلك القادة الدينيين الذكور والسياسيين بشأن جدول أعمالهم، العمل مع وسائل الإعلام لزيادة الوعي وتعزيز القيم الإيجابية؛ التعاون الوثيق مع الباحثين القانونيين من أجل التأثير على التشريع.

موجز اليوم الثاني

استمر اليوم الثاني من المؤتمر في الكشف عن الترابط بين حقوق المواطنة، والمشاركة السياسية للمرأة، والعنف ضد المرأة ووضع اللاجئين كعواقب للحرب. جرى توضيح التحديات أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية النشطة والفعالة، ومن بينها التأكيد على الثقافة السياسية الاستبدادية والتراث الأبوي، والتهديد الخطير الذي يمثله صعود المتطرفين والقيود المفروضة من قبل الأحزاب الإسلامية على حقوق المرأة.

جرى استعراض الأنماط الشائعة لإقصاء المرأة في مجال صنع القرار السياسي وأشير إلى كونها أنماطاً عالمية وليست خاصة بالسياق المحلي. وقد تجلت هذه الأنماط الشائعة من الإقصاء في السياق السياسي السوري مؤخرا إذ على الرغم من تكاثر الأحزاب السياسية المطالبة بالديمقراطية والمواطنة، لا تزال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين غائبة عن جداول أعمالها.

وتم التأكيد على أن انتهاكات لحقوق المرأة قد حصلت خلال سنوات الصراع السوري، وأن منها ما قد تم من قبل النظام، ومنها ما تم من قبل المتطرفين الإسلاميين. تركزت المناقشة أيضا على كيفية أن العنف ضد المرأة هو واحد من أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق المواطنة والمشاركة السياسية. كما نوقشت ضرورة الإشارة إلى تنوع أشكال العنف ضد المرأة ودرجة ممارستها والنطاق الذي تجري فيه على اعتبار أن هذه الأشكال متجذرة في العلاقات البينية إلى جانب العوامل الثقافية والفردية والبنيوية.

بالإضافة إلى جميع الأشكال الأخرى من العنف التي تتعرض لها المرأة، تم التأكيد على أن العنف القانوني هو واحد من أكبر الحواجز لأنه خاضع لمأسسة الدستور والشرعية في قانون العقوبات. وكذلك تم التشديد على الأسس التي بني عليها الدستور كالمسائل المتعلقة بالدين.

نوقشت بعض المقترحات بشأن تذليل العقبات أمام الوصول إلى حقوق المواطنة كتعزيز ثقافة المواطنة، والتربية المدنية والإصلاحات التشريعية التي تعتبر بمثابة مفاتيح رئيسة لا بد من تملكها للوصول إلى ذاك الهدف. واتُّفق على نطاق واسع على أن الحركات النسائية ترتبط ارتباطا وثيقا بحركة مدنية أوسع باتجاه بناء دولة الديموقراطية والإصلاح السياسي الجذري.

ومن الدروس المستفادة أن الأولوية يجب أن تمنح لإضفاء الطابع المؤسسي للمساواة حسب النوع الاجتماعي، على ألا يكون هذا هو الهدف النهائي، وإنما نقطة الانطلاق للتنفيذ.

وتم التأكيد على أهمية أن نكون على بينة من أدوات الاستغلال للمرأة ومن المصطلحات المستخدمة سواء على المستوى السياسي، أم المستوى المدني أم المستوى الدولي.

تم التشديد على أهمية العودة إلى شعار "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان" التي أثيرت في عام 1993 باستمرار، وتكراره في منطقتنا خلال التعبير عن قضايا المرأة.

وجرى التأكيد على أهمية وجود مرجعية لتحقيق التغيير الإيجابي باستمرار، وفي هذا الصدد يمكن أن تعد مختلف الصكوك والاتفاقيات الدولية بمثابة المورد الحيوي والهام لهذا الغرض، خصوصا إذا تمت مقاربتها جميعاً في إطار واحد مشترك. أضف إلى ذلك، التقارير الصادرة عن منظمات حقوق المرأة، مثل تقارير الظل، والتي يمكن استخدامها كنقطة مرجعية للباحثين والمجتمع الدولي والأحزاب السياسية.

شددت المناقشة حول اللاجئين على أنهم أكثر الفئات تهميشا في السياق السوري والعالمي. وتعتبر فئة النساء اللاجئات هشّة وأكثر عرضة للمخاطر بصفة خاصة وتعاني النساء من معظم انتهاكات حقوقهن خلال أوقات الحرب نتيجة لعدم المساواة التي تتقاطع والتهميش المرتبط بكونهن لاجئات ونساء.

واستكملت هذه المناقشة بكيفية دعم حقوق اللاجئين حيث البلدان المضيفة لم توقع على اتفاقيات جنيف 1951 بشأن اللاجئين. وقد تم التذكير بأن أغلب هذه الدول موقعة على جميع اتفاقيات حقوق الإنسان، وبالتالي فإن المجتمع المدني يمكنه التعبئة حول هذه الأدوات لمساءلة حكوماتها.

التوصيات

- تطوير الدراسات النوعية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، التي تفيد في تقييم حقوق المرأة، وفي تحديد مدى الانتهاكات وطبيعتها، ورصد أوضاع النساء.

- تطوير مراكز الدعم التي يمكن أن تعمل على إثراء المعرفة بموضوع العنف ضد المرأة، وتوفير التأهيل والدعم النفسي للضحايا، خصوصا في حالة الاعتداء الجنسي، ومواجهة "وصمة العار" من الإيذاء.

- بناء تحالفات دولية وشبكة قوية عبر الأوساط المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

- أهمية التبادل الثقافي والتعلم من خبرات الجميع والحشد نحو رؤية مشتركة لحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية.

- متابعة مثل هذه الجلسات بالعمل على قضايا أصغر حجما وأكثر تحديدا مرارا وتكرارا.

- رفع الوعي حول أطر حقوق الإنسان الدولية وحقوق المرأة والتعريف بها على أنها الموارد الهامة للتعبئة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على أهمية استخدام اللغة في نقل المثل العليا الدولية إلى السياق المحلي.

- تعليم الأطفال والشباب في مخيمات اللاجئين خلال الفترة الانتقالية من أجل تعزيز القيم الإيجابية للمساواة بين الجنسين والمواطنة الكاملة. وهذا يعني توضيح الرؤية حول المواطنة المتساوية لكل من الرجال والنساء، استنادا إلى مبادئ العدل والمساواة وعدم التمييز.

- سد الفجوة المعرفية من خلال العمل البحثي بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني في السياق المحلي والأكاديميين، وكذلك تطوير الدراسات الجامعية التي تتمحور صراحة حول موضوع المساواة حسب النوع الاجتماعي وكذلك البحث الأكاديمي النسوي.

- تنظيم اللجان ولوبيات الضغط لتحقيق التوازن الضروري للضغط على الحكومات المضيفة للاجئين وتحفيزها على تحمل مسؤولياتها في ضمان وحماية حقوق هؤلاء السكان داخل حدودها.

- التضامن الدولي كأولوية في هدف التوصل إلى حل سياسي وكذلك في تحديد اتجاه هذا الحل السياسي نحو الديمقراطية والمواطنة الكاملة لكل من النساء والرجال. التوعية على نطاق واسع واستخدام منصة المجتمع المدني لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتقالية منذ البداية.

- الحاجة إلى التعامل مع الفئات الاجتماعية الأخرى، وخاصة في تعزيز المشاركة الإيجابية للشابات والشباب -الذين كانوا في طليعة الحراك الديقراطي في سوريا- ووجدت أن مساهماتها مهمشة في المراحل اللاحقة من عملية الانتقال السياسي. على حد تعبير المشاركين الشباب إذ قال أحدهم **"هناك فرصة لإعادة بناء ما ورثناه".**

- الحاجة لتشميل الرجال في المشاريع حول مساواة الجندر وكسب تأييدهم في حماية وتعزيز الحقوق العالمية للمرأة. إن تزايد عدد الرجال المؤيدين للحركة النسوية، كما هو الحال في هذه المائدة المستديرة، يعَد خطوة ضرورية في خلق دائم وفعال للتغيير.

المواطنة والجندر وبناء الديمقراطية

9 - 10 شباط/فبراير 2015
الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
كولدج هول - قاعة B1

أهداف الطاولة المستديرة:

- توفير المساحة للناشطين في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وللباحثين الأكاديميين لمناقشة المفاهيم والممارسات وتشاطر وجهات النظر وتوسيع مفهوم المواطنة والتوصل إلى توصيات يتم اعتمادها كأساس لمبادرات عملية مستقبلية.
- المساهمة في تحديد العقبات المشتركة التي تعيق حصول المرأة على المواطنة الكاملة والفرص التي قد تعزز هذه المواطنة في مختلف السياقات.
- مناقشة المنهجيات والاستراتيجيات على المديين القصير والبعيد التي تهدف إلى توفير المساواة في المواطنة، وصياغة التوصيات في ما يخص السياسات الواجب اتخاذها.

اليوم الأول **09/02/2015** **10:00 - 9:00**	**<u>الجلسة الافتتاحية:</u> الترحيب والاستهلال**
09:15 - 09:00	**التسجيل**
10:00 - 09:15	**الترحيب وعرض أهداف اللقاء** شغل مفهوم المواطنة الناشطين النسويين وناشطي حقوق المرأة والمفكرين ورجال السياسة التقدميين في المنطقة الأورمتوسطية لمفصلة مجموعة واسعة من الأسئلة والمطالب. وإن كان قد تم تطوير مفاهيم المواطنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على سبيل المثال لا الحصر، فإن الهوة بقيت واسعة بين القواعد المعيارية وتحقيقها في الواقع. إن توسيع مفهوم المواطنة ليشمل مسألة الجندرة ضروري للدول التي تدعي الديمقراطية أو التي تشهد تحولات باتجاه الديمقراطية. **مقدمة** **حسان عباس – الرابطة السورية للمواطنة** **ليليان هالز فرنش – المبادرة النسوية الأورومتوسطية** **فاتح عزام – مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة - الجامعة الأميركية في بيروت** **ديانا جانسي – السفيرة السويدية لسوريا**

هذا البرنامج بدعم من السويد

11:30 - 10:00	**الجلسة الأولى: المواطنة، المساواة بين الجنسين والسلطة. الإقصاء والتمييز**
10:30 - 10:00	نسمع كلمة مواطنة مراراً وإنما بمعانٍ ومضامين مختلفة، ما أشكال المواطنة التي تقدمها الدول حالياً وما هي حدودها المعيارية وما هي الممارسات الإقصائية التي تجري في الواقع؟ ما هي الرؤى للمواطنة من وجهة نظر جندرية في سياق معولم تتنازعه قضايا الهجرة، والتضييق على التنقل، والنزاعات العسكرية، والأزمات الاقتصادية؟ إن هيمنة السلطة البطريركية وبناها التي تفرز تبعية المرأة وتعيد إنتاجها، تحرمها من مواطنتها الكاملة. كيف يتفاعل مفهوم المواطنة مع السلطة وعدم المساواة والاختلاف؟ ما هي المقاربات النسوية ومقاربات حقوق الإنسان للمواطنة الشاملة التي تعالج الانتماء إلى جنس اجتماعي، طبقة، إثنية، لون ومعتقد؟ ما هي الآفاق المتوقع بلوغها بالنسبة للدول التي تشهد تحولات سياسية؟ ستطرح هذه الجلسة موضوع المواطنة بهدف توسيع نطاق دلالاتها والتركيز على أن المساواة بين الجنسين هي من جوهر المفهوم وليست إضافةً عليه من خارجه. وتهدف إلى تسليط الضوء على نواحي عدم المساواة في المواطنة في ما يخص الفئات المذكورة أعلاه وكيفية تأثير عدم التوازن بين سلطة كل من الجنسين على المواطنة وعلى التوصّل إلى إحقاق حقوق الإنسان. **المتحدثون الرئيسيون** **دينا كيوان – أستاذة مشاركة في الجامعة الأمريكية في بيروت** **بيرت سيم – عالمة سياسية واستاذة في بحوث النوع الاجتماعي والعلوم الاجتماعية في كلية الثقافة والدراسات العالمية، جامعة آلبورج، الدنمارك** **رئاسة الجلسة: ليليان هالز فرنش**
11:30 - 10:30	**نقاش مفتوح**
12:00 - 11:30	**استراحة قهوة**
13:30 - 12:00	**الجلسة الثانية: المواطنة، من التعريف المعياري والصور النمطية للجنس الاجتماعي والتقسيم بين العام والخاص إلى العلاقة الشمولية بين المواطنين.**
	إن الأدوار الاجتماعية المتجذرة، والقبول بالتمييز والعنف ضد المرأة بشكل عام، تضغط على النساء والرجال للعب الأدوار المقبولة اجتماعياً، كما هو الحال بالنسبة إلى القوانين و/أو الممارسات التمييزية، وكلها من الحواجز التي تعوق حصول المرأة على المواطنة الكاملة. ستستعرض هذه الجلسة مختلف مقاربات المواطنة من وجهة النظر القانونية والمعيارية إلى المفهوم الشمولي للعلاقات ما بين المواطنين والأدوار الاجتماعية والممارسات. كما ستقيم الرابط بين عدم المساواة في توزيع الواجبات ضمن المجال العائلي والمنزلي وضعف حضورها في المجال العام. كما ستكشف الرابط بين التقسيم العام/الخاص وإشراك/إقصاء اهتمامات المرأة واحتياجاتها.

12:30 - 12:00	**المتحدثون الرئيسيون:** **أوموت إيلير – أستاذة في كلية علم الاجتماع في الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة** **لودميلا كوستوفا – أستاذة أدب انجليزي ودراسات النوع الاجتماعي في جامعة سانت سيريل وجامعة ميثوديوس/فيليكو تيرنوفو، بلغاريا** **رئاسة الجلسة: عمر الشعار** **نقاش مفتوح**
13:30 – 12:30	
15:00 - 13:30	**وجبة الغذاء**
16:30 - 15:00	**الجلسة الثالثة: المواطنة، الثقافات والتقاليد البطريركية: من التنوع الثقافي إلى عالمية حقوق المرأة في الإطار التشريعي والدستوري**
15:30 - 15:00	لا يتم الاستهتار بمفهوم المواطنة من خلال ممارسات الحكومات والمؤسسات وخطابها فحسب، بل في الرأي العام أيضا، بما في ذلك لدى شريحة الشباب. تأتي النسبوية الثقافية لتدعم التيارات المحافظة بما يساهم في المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان - وحقوق المرأة بالدرجة الأولى - باسم "الثقافة والتقاليد". مما يستدعي الحاجة إلى الشروع بتلقين ثقافة المواطنة منذ المدرسة الابتدائية، وتوفير التعليم بما يشمل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة والرجل كأساس للمواطنة الحقيقية. كما تبرز الحاجة إلى التشريع لتوفير المواطنة بشكل متساوٍ وكامل من ضمن الإصلاحات الدستورية إضافة إلى زيادة نسبة الوعي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سياسياً. **المتحدثون الرئيسيون** **ليلى العلي – المديرة التنفيذية لجمعية النجدة الاجتماعية** **كاوا حسن – كخبير وموظف معرفة في الشرق الأوسط في منظمة هيفوس غير الحكومية الهولندية** **رئاسة الجلسة: حسان عباس** **نقاش مفتوح**
16:30 - 15:30	
17:15 - 16:30	**خلاصة وختام اليوم الأول**
- 19.30	**العشاء في الفندق**

اليوم الثاني 10/02/2015 10:30 - 09:00	**<u>الجلسة الرابعة:</u> المواطنة والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية**
	فتح الاطار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المجال أمام دمقرطة النظام السياسي والقوانين. غير أن الأنماط المحافظة والتقليدية إضافة إلى الحركات الدينية الأصولية تعيق حق المرأة بالتمتع بالمواطنة الكاملة من خلال الحد من نفاذها إلى الحياة السياسية وإلى مواقع اتخاذ القرار. إن التوصل إلى الديمقراطية يفترض المشاركة السياسية المتساوية ووضع دور المرأة والمساواة بين الجنسين في أعلى أولويات جداول أعمال متخذي القرارات. مما يعني معالجة عدم المساواة في الهيكليات الذي يعوق الوصول إلى مناصب المسؤولية مثلاً في المجال السياسي. ستتم خلال هذه الجلسة دراسة الاستراتيجيات التي تهدف إلى وضع المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على جدول أعمال الحركة الانتقالية للوصول إلى المواطنة الكاملة للرجال والنساء.
09:30 - 09:00	**المتحدثون الرئيسيون** **لمى قنوت – اللوبي النسوي السوري** **هيلينا بوبوفيتش – أستاذة مساعدة في كلية العلوم السياسية، جامعة زغرب، كرواتيا**
10:30 - 09:30	**رئاسة الجلسة: سلام الكواكبي** **نقاش مفتوح**
11:00 - 10:30	**استراحة قهوة**
12:30 - 11:00	**<u>الجلسة الخامسة:</u> المواطنة، الكرامة، الاستقلالية والأمن - العنف ضد المرأة كمسألة محورية**
	إن عدد النساء من ضحايا العنف الجنسي، وجرائم القتل، والتشوهات كبير ويتم، بشكل عام، التسامح به والتغاضي عنه اجتماعياً. على الرغم من ذلك، ما من إطار قانوني ملزم لمواجهة هذا الوضع. كما يبرز هذا العنف على شكل الاعتماد الاقتصادي، الهشاشة، الفقر، الدعارة، والإقصاء الاجتماعي. إن حرية المرأة وأمنها، إذ وجدا، مهددان في العديد من الدول الأورومتوسطية كما هي الحال في كثير من دول العالم. حيث يؤدي تزايد الأصولية الدينية والجماعوية التي تناهض المرأة إلى الحد من حقوقها. ستدرس هذه الجلسة الحاجة إلى مقاربة شمولية للأدوات الدولية (اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325، 1820، 1888، 1889 ومنهاج عمل بيجين) مع ربط دائم بين الديمقراطية والمواطنة والسلام والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

11:30 - 11:00	**المتحدثون الرئيسيون** **سيلفي كرومر – أستاذة علم الاجتماع في جامعة ليل، فرنسا** **صباح الحلاق – الرابطة السورية للمواطنة** **رئاسة الجلسة: خالد بيطار** **نقاش مفتوح**
12:30 - 11:30	
14:00 - 12:30	**وجبة الغذاء**
16:30 - 14:00	**الجلسة السادسة: المواطنة بوجه التحديات الناشئة: حقوق المواطنة للنازحين واللاجئين من النساء والرجال** ستستعرض هذه الجلسة التحديات التي تواجه المواطنة في سياق النزاعات المسلحة وخاصة حال المرأة النازحة واللاجئة التي تواجه التمييز المزدوج. إن الهدف هو عرض التحديات الجديدة التي تهدد المواطنة وخاصة تلك الناتجة من التغيرات الهيكلية التي تشهدها مجتمعاتنا. وأهمها: **النزوح:** يخسر اللاجئ حال المواطنة في بلد النازح/النازحة الأصلي. كما لا تعطي بعض القوانين في الدول المضيفة حقوق المواطنة للاجئين من النساء والرجال. هل من الممكن العمل على إحداث تغيرات ليستعيد اللاجئ (أو لتستعيد اللاجئة) حق المواطنة الأساسي؟ **الإرهاب:** إن التصعيد المأساوي للوضع في الشرق الأوسط يؤدي إلى تزايد التعصب الديني والإرهاب وتوسعهما. ما هو تأثير هذه الحالة على المواطنة وكيف لنا أن نواجه المستقبل ونتحضر لتحدياته؟
14:30 - 14:00	**المتحدثون الرئيسيون** **إبراهيم دراجي – دكتوراه في القانون الدولي، مدرس في كلية الحقوق بجامعة دمشق** **سوزان عارف – منظمة تمكين المرأة، العراق** **رئاسة الجلسة: فائق حويجة**
15:30 - 14:30	**نقاش مفتوح**
11:00 - 10:30	**استراحة قهوة**
17:00 - 16:00	**نقاش مفتوح: خلاصات وتوصيات** **بوريانا جونسون وصباح الحلاق**

السيد حسان عباس

ولد السيد حسان عباس في مصياف/سورية ودرس في مدارسها. حصل عام 1992 على شهادة الدكتوراة في النقد الأدبي من جامعة السوربون الجديدة في فرنسا وعاد إلى سورية أستاذا في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى. أطلق في المعهد نشاطا ثقافيا دوريا تحت اسم منتدى الجمعة الثقافي وقد استمر هذا النشاط أربعة عشر عاما (حتى 2006) قُدّم خلالها ما يزيد عن أربعمائة فعالية. وبموازاة هذا النشاط أدار ناديين للسينما، وساهم في تأسيس وإدارة عدد من الجمعيات المدنية العاملة في مجالات الثقافة والمواطنة وحقوق الإنسان، وهو الآن رئيس الرابطة السورية للمواطنة. إضافة إلى عمله كأستاذ وباحث في المعهد الفرنسي، درّس لعشرة أعوام في المعهد العالي للفنون المسرحية، ودعي كمحاضر في عدد من الجامعات والمعاهد العربية والأوروبية.

له دراسات منشورة في كتب جماعية (15 كتابا) وفي مجلات علمية محكمة وأصدر أربعة كتب منها (دليل المواطنة) بالاشتراك مع الفنان أحمد معلا، وآخرها (سورية، رؤية من السماء) بالاشتراك مع المصوّر هشام زعويط. كما ترجم عددا من الدراسات الفكرية عن الفرنسية وكتابي (ماكينة الإبصار) للفيلسوف الفرنسي بول فيريليو و(المفكرون الجدد في الإسلام) للباحث (رشيد بن زين).

التقديم: "المواطنة كثقافة أوّلاً"

ملخص

غصّت الأدبيات السياسية والإعلامية التي تناولت قضايا العالم العربي منذ انطلاقة ما يسمى بالربيع العربي حتى الحال المأساوية التي تعيشها البلاد اليوم، بمصطلح "المواطنة". غير أن القسم الأعظم من تلك الأدبيات يتعامل مع المصطلح بدلالة أحادية، سياسية، تضع الباحث الأكاديمي، والناشط المدني في الآن نفسه، أمام مسألة المعنى بالنسبة للأول (الباحث)، ومسألة الهدف بالنسبة إلى الثاني (الناشط).

ما معنى المواطنة؟ وهل يجب الاستغراق في حالة الكسل الفكري التي تجعلنا نؤخَذُ بالهالة الإيجابية التي يتمتع بها مصطلح المواطنة، فنستخدمه كمخدّرٍ خطابي، على غرار ما جرت العادة في الخطاب السياسي العربي، دون أن نحفر في معناه الحقيقي؟ وما معنى أن تكون المواطنة هدفا للفعل المدني؟ هل هي وصفة جاهزة يكفي وعيها، والسعي لتطبيقها، لتغيير الأوضاع؟

ينطلق الباحث من هذه الأسئلة في محاولة لتلمس خصائص المواطنة المناسبة للمجتمعات الشرق متوسطية. مواطنة لا يمكنها أن تنأى بنفسها عن السياسي، لكنها لا تنحصر في حدوده. مواطنة تتسرّب إلى كل قنوات النشاط الإنساني الذي يجد الإنسان نفسه منخرطا فيه مادام ارتضى بلبس صفة المواطن. أي بالمحصلة مواطنة تحوّلت إلى ثقافة تنظّم مجمل العلاقات التي يتمثّل من خلالها الفرد وجوده في العالم الذي يعيش فيه.

السيدة ليليان هولز فرينش

السيدة ليليان هولز فرنش هي باحثة فرنسية في علم الاجتماع. قضت ليليان هولز الجزء الأكبر من حياتها المهنية في العمل كباحثة في الكثير من المؤسسات، والشركات والإدارات الحكومية، حيث بحثت في قضايا العمل، والتنقل، والأمن من منظور النوع الاجتماعي. كما قامت بتدريس مادة علم الاجتماع لعدة سنوات. وانخرطت مهنياً في المجال السياسي كمستشارة حول حقوق المرأة عند عدد من الوزراء، ولدى رئيس مجلس الوزراء. كما تشارك ليليان هولز فرنش بشكل دائم على المستوى السياسي والنقابي من أجل حقوق المرأة. وتعمل ليليان الآن كرئيس مشارك في المبادرة النسوية الأورومتوسطية.

التقديم: "المرأة ذات المواطنة الكاملة هي تحدٍ حاسم للديمقراطية"

ملخص

على الرغم من كل الخطابات والإعلانات والقرارات، إلا أن المساواة بين المرأة والرجل، تبدو هدفاً بعيد المنال، سواء في المجالين الخاص أوالعام. هل يمكننا الحديث عن مواطنة المرأة في حين أنه لم يتم ضمان حقوقها الأساسية، هذه الحقوق تُنتهك، تُهدد أو تُرفض باستمرار؟ لا تقيس فرص حصول المرأة على المواطنة الكاملة مستوى الديمقراطية فحسب، ولكنها أيضا تكشف علاقات وثيقة بين السلطة والهيمنة التي تُشكل مجتمعاتنا.

السيد فاتح عزام

السيد فاتح عزام مدير مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة بالجامعة الأمريكية في بيروت، عمل سابقاً في الامم المتحدة كالممثل الإقليمي في الشرق الأوسط لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومدير لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومسؤول برامج حقوق الإنسان في الشرق الأوسط بمكاتب مؤسسة "فورد" في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا، ومدير لمؤسسة "الحق" الفلسطينية برام الله. له العديد من المقالات العلمية والتعليمية ومؤلفات باللغتين العربية والإنجليزية في مجال حقوق الإنسان منها "الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" و"نحو تطبيق الحق في التنمية" و "الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية" و "الحقوق السياسية والممارسة الديمقراطية" وغيرها، و.يحمل شهادة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعة أسكس في المملكة المتحدة. نشاطاته التطوعية على الصعيد العربي والدولي متعددة وتشمل تأسيس ورئاسة مجلس إدارة الصندوق العربي لحقوق الإنسان، وهو أول مؤسسة تمويلية عربية متخصصة في دعم نشاطات حقوق الإنسان، وهو عضو في مجلس المفوضين للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، " كما وله نشاطات وكتابات في المجال المسرحي بما فيها مسرحيتي "أنصار" حول المعتقلين الفلسطينيين في مخيم "كتسيعوت" في صحراء النقب، و"أمتعة" حول حالة الشتات الفلسطيني والصراع مابين الحرية والمسؤولية.

السيدة دينا كيوان

تعمل الدكتورة دينا كيوان كأستاذ مشارك في الجامعة الأمريكية في بيروت منذ أيلول 2012. تلقت تعليمها في جامعة أكسفورد وجامعة هارفارد وجامعة لندن. عملت في السابق كمحاضر أول في دراسات الجنسية في كلية بيركبيك، جامعة لندن، وكمدير مشارك في المركز الدولي للتعليم من أجل مواطنة ديمقراطية. من منشوراتها: التعليم من أجل المواطنة الشاملة (روتليدج) (2008)، وسياسات التجنيس، التعليم والمواطنة: المجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الجنسيات من منظور دولي (بالجريف ماكميلان) (2013). بالنسبة لخبرتها على مستوى السياسة والمسائل الاستشارية، عملت في وزارة داخلية المملكة المتحدة، المجموعة الاستشارية حول " الحياة في المملكة المتحدة" والتي تقدم الاستشارات حول سياسة المواطنة، وتقدم المشورة للحكومة اللبنانية حول تدريب المعلمين على إدارة التنوع الديني (2013). وهي تنفيذ الآن بحوثا لمشروع ممول من منظمة أوكسفام حول مشاركة وقيادة المرأة في لبنان والأردن وشمال العراق.

التقديم: "النساء " مواطنات ثانويات": سياسات الجنسية واللاجئين في العالم العربي"

ملخص

منذ كانون الأول عام 2010، شهدنا ثورات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم العربي، مع تركيز كبير على " حقوق الإنسان" والمواطنة والديمقراطية. في هذا السياق، تم إدراج خطابات حول إدماج النساء كمواطنات متساويات في العالم العربي. بالإضافة إلى هذا، تواجه هذه المنطقة الآن أكبر أزمة لاجئين في التاريخ الحديث، مع هجرة جماعية للاجئين من سوريا. إن 78% من اللاجئين المسجلين هم من النساء والأطفال، ولهذا دلالات كبيرة بخصوص ظهور تحديات متعلقة

بالمواطنة والجندر وحقوق الإنسان. إن المفاهيم السائدة حول المواطنة في العالم العربي هي مفاهيم بطريركية، أدت إلى اعتبار المرأة كمواطن ثانوي. وهذا أمر واضح، على سبيل المثال، لا تستطيع المرأة منح جنسيتها لأطفالها (كما هو الحال في لبنان)، وتؤكد الخطابات الإنسانية على "ضعف" اللاجئين، خاصة ضعف النساء اللاجئات. يراجع هذا التقديم السياسات الحالية في مجال قانون الجنسية والهجرة ومعاملة اللاجئين بخصوص الجندر.

السيدة بيرت سيم

السيدة بيرت سيم هي باحثة في العلوم السياسية وأستاذة في بحوث النوع الاجتماعي والعلوم الاجتماعية في كلية الثقافة والدراسات العالمية، جامعة آلبورج، الدنمارك: وهي تعمل كمنسق دنماركي لمواطني الاتحاد الاوروبي حول قيود ومتناقضات المواطنة الأوربية، وخطاب الكراهية والشعوبية في أوروبا من خلال التمييز على أساس الجنس، مديرية العدل للمجتمع الأوروبي (2013-2015). نشرت العديد من الكتابات حول النوع الاجتماعي والسياسات والديمقراطية والمواطنة ودولة الرفاه من وجهات نظر أوروبية مقارنة. تشمل منشوراتها الحديثة: " تنوعات النوع الاجتماعي- ممارسة عملية التقاطع في الاتحاد الأوروبي". الأعراق.2014 (14) 4: 539-555 (مع لـ، رولاندسن أوجستين)، "الصراعات والمفاوضات حول إطارات الجندر والعرق من قبل الجهات السياسية الفاعلة في المجال العام الأوروبي"، مجلة السياسة الاجتماعية الدولية والمقارنة، 2013، (30) 01، " التقاطعات السياسية والسياسات الديمقراطية في المجال العام الأوروبي"، السياسات والجندر، 2014، (10) 01، 117-124، تقاطعات الجندر والتنوع في المجال العام الأوروبي الطارئ" (مع م.موكر) بالجراف/ماكميلان 2013، و " المواطنة"، كتيب أكسفورد حول الجندر والسياسات، مطبعة جامعة أكسفورد، 2013. من أبحاثها الحديثة: التقاطع والتنوع الديمقراطي، والشعوبية، والقومية، وتضامن ما بعد القومية.

http://vbn.aau.dk/da/searchall.html?searchall=Birte+Siim+

التقديم: "بناء المواطنة والجندر والديمقراطية"

ملخص

كانت ترتبط صياغة مارشال الكلاسيكية للمواطنة مع المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين داخل الدولة القومية (مارشال 1950). كما كانت قائمة في نفس الوقت على عدم المساواة ضمن فئة المواطنين، أي القائمة على أساس النوع الاجتماعي والعرق وكذلك بين المواطنين وغير المواطنين. خلال العشرين سنة الماضية، تسببت عمليات العولمة والدمج الأوروبي والهجرة في زيادة حالات عدم المساواة داخل الدولة القومية وكذلك عدم المساواة بين المواطنين، على سبيل المثال، بين المواطنين الأوروبيين ورعايا الدول الأخرى. ساهمت هذه التطورات في تحدي الفهم الكلاسيكي وأثارت المناقشات العملية حول إعادة صياغة النموذج الكلاسيكي.

إن فكرة المواطنة فكرة سياقية تعتمد على الخلفيات التاريخية الوطنية وخصوصا الأماكن والمساحات. سيكشف هذا التقديم المشاكل والإمكانات النظرية والمعيارية لإعادة صياغة مفهوم المواطنة ليشمل رؤى المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين داخل وخارج الدول القومية (سيم 2013). إن واحدة من المسائل الحساسة هي كيفية توسيع فهم المواطنة لتشمل التنوع الثقافي داخل الدولة القومية. كما اقترح علماء المواطنة متعددة الثقافات (كيمليكا 1995) التي تعترف بالتنوع وتستوعب الاختلاف الثقافي لمجموعات الأقلية في الدول القومية. وهناك مسألة حساسة أخرى، وهي كيف نوسع المواطنة على المستوى عبر الوطني والمستوى العالمي. اقترح العلماء فكرة المواطنة العالمية المتأصلة (بن حبيب، 2006) التي تتجاوز الدولة الوطنية. أثارت الأزمة السياسية والاقتصادية الحديثة النقاشات حول المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين داخل وخارج الدولة القومية.

بدأت البحوث النسوية باكتشاف التقاطعات المتعلقة بالجندر والطبقة والتنوع على المستويات المحلية والوطنية وعبر الوطنية (لومباردو، مير وفيرلو؛ سيم وموكري، 2013) وبإعادة صياغة المناهج النظرية للمواطنة من وجهات نظر متعددة الجوانب وعبر وطنية (يوفال-ديفس 2011، فريسر 2013).

المراجع:

بن حبيب، س. (2006)، " الكونية الأخرى" أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد.
فراس ن. (2013)، حظوظ النسوية: من الدولة المدارة بالرأسمالية إلى الأزمة الليبرالية الجديدة، لندن، فيرسو
كيمليكا ويل (1995)، المواطنة متعددة الثقافات. نظرية ليبرالية لحقوق الأقلية، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد.
لومباردو، إي، ب، مبير و م.فيرلو (2009)، السياسات الاستطراطية للمساواة بين الجنسين، لندن، روتليدج.
مارشات ف.ه (1950)، المواطنة والطبقة والاجتماعية، ومقالات أخرى، كامبردج، مطبقة جامعة كامبردج.
سيم، ب (2013)، " المواطنة" مقال 30، دليل حول الجندر والأراء السياسية، مطبعة جامعة أكسفورد، 2013.
سيم، ب وم، موركي، 2013، مناقشة الجندر والتنوع في المجال الأوروبي العام الناشئ،
يوفال-ديفس،ن (2011)، الأراء السياسية حول الانتماء: الطعون متعددة الجوانب، لندن، منشورات سيج.

السيدة أوموت إيريل

تعمل الدكتورة إيريل كباحثة في علم الاجتماع في الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة. نشرت العديد من الكتب حول الهجرة والعرق والنوع الاجتماعي والطبقات الاجتماعية. وهي مهتمة في كيفية تأثير هذه القضايا على ممارسات المواطنة وتباينها على طول خطوط النوع الاجتماعي والعرقية. وتبحث حالياً في ممارسات الأمومة للنساء المهاجرات كممارسات مواطنة ضمن حقوقهن الخاصة فيما يتعلق بتشكيل هويات أطفالهن العرقية والثقافية والسياسية وأنماط المواطنة. أجرت دراسة على الأمهات البولنديات والكرديات، ودراسة أخرى على النساء المهاجرات في الاتحاد الأوروبي في لندن. إنها تعتبر محقق رئيسي مع البروفيسور تريسي رينولدز (مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية) في أنشطة الشبكات حول مواطنة الأمهات المهاجرات والمسرح التشاركي "رعاية الأمهات المهاجرات من أجل المستقبل".
http://www.open.ac.uk/socialsciences/migrant-mothers/index.php

عملت رئيسة للجنة التنوع العرقي لمجلس كينيس لشراكة الأطفال والأسر (2012-2014). من منشوراتها الحديثة: قضية خاصة من السياسات الاجتماعية، آذار 2012، (مع فيونا وليامز و ديبرا برينان)."الرعاية العابرة للحدود: التشكيلات المتغيرة للمواطنة، الأسرة والجيل"، قضية خاصة للمجلة الأوروبية لدراسات المرأة (مع هيلما لوتز) " النوع الاجتماعي و القومية المتداخلة" تشرين الثاني 2012. دراسة حول تحول المواطنة للنساء المهاجرات، الدرشوت، آشجات، 2009، " إعادة تشكيل الأمهات المهاجرات كمواطنات" ، دراسات المواطنة، تشرين الثاني 2011. " الانتماءات المعقدة: العرقية والهجرة في مدينة إنجليزية صغيرة". دراسات إثنية وعرقية، كانون الثاني 2012، " رأس المال الثقافي المهاجر: بورديو في دراسات الهجرة، علم الاجتماع، 2010، مجلد 44:4 (642-660)، " جندرة رأس مال الثقافي الوطني"، قضية خاصة حول النوع الاجتماعي والمسائل عبر الوطنية للمجلة الأوروبية لدراسات المرأة، تشرين الثاني 2012، " النساء الكرديات في لندن يشرعن المواطنة"، دراسات المواطنة، قضية خاصة حول تكاثر المواطنين، كانون الأول 2013.

التقديم: "الجندر والمواطنة: اجتياز الفجوة بين القطاعين العام والخاص -ما وراء الاختلاف أو المساواة"

ملخص

إن المواطنة هي مفهوم شاع بشكل متزايد في الأوساط الأكاديمية وفي الحلقات السياسة أيضا. رغم أننا غالبا ما نواجه استخدامات احتفالية لمفهوم المواطنة، من المهم أن نأخذ في الاعتبار شمولية هذا المفهوم للصراعات حول من يمكن أن يدعي شرعيا ويثبت الحقوق، من يمكن تضمينه في المجتمع من المواطنين. يتضمن بحثي النظر إلى المواطنة على أنها تشمل قضايا الانتماء والمشاركة، بقدر ما تشمل الحقوق الرسمية. في سياق الجندر، تتضمن المواطنة المساواة الجندرية، ولكن، في مفهومها

ذاته، تم صياغة المواطنة على أنها حق الرجال بصفتهم ممثلين لأسرهم، وقد تم تصور دور المرأة بالأساس على أنها مصدر الإنتاج الاجتماعي والبيولوجي والثقافي لهيئة المواطن. على الرغم من تقدير قيمة هذه المساهمة في المواطنة، لكن ينظر إليها على أنها تقع ضمن نطاق المنزل الخاص، وقد اعتبرت أنها منفصلة عن المشاركة السياسية العامة، والتي تعد نتيجة طبيعية للمواطنة. لقد تحدت المنظرات والناشطات الفجوة بين القطاعين العام الخاص ويعتقدن بأنه من أجل أن تكون المواطنة شاملة، يجب أن تتطرق إلى مطالب المساواة والى احترام الاختلافات بين الجنسين،وإلى التجارب المختلفة لكلا الجنسين بما في ذلك العرق والطبقة والقدرة وعدم المساواة المرتبطة بتلك المسائل.

التقديم: "الجندر والمواطنة: اجتياز الفجوة بين القطاعين العام والخاص -ما وراء الاختلاف أو المساواة"

ملخص

إن المواطنة هي مفهوم شاع بشكل متزايد في الأوساط الأكاديمية وفي الحلقات السياسة أيضا. رغم أننا غالبا ما نواجه استخدامات احتفالية لمفهوم المواطنة، من المهم أن نأخذ في الاعتبار شمولية هذا المفهوم للصراعات حول من يمكن أن يدعي شرعيا ويثبت الحقوق، من يمكن تضمينه في المجتمع من المواطنين. يتضمن بحثي النظر إلى المواطنة على أنها تشمل قضايا الانتماء والمشاركة، بقدر ما تشمل الحقوق الرسمية. في سياق الجندر، تتضمن المواطنة المساواة الجندرية، ولكن، في مفهومها ذاته، تم صياغة المواطنة على انها حق الرجال بصفتهم ممثلين لأسرهم، وقد تم تصور دور المرأة بالأساس على أنها مصدر الانتاج الاجتماعي والبيولوجي والثقافي لهيئة المواطن. على الرغم من تقدير قيمة هذه المساهمة في المواطنة، لكن ينظر إليها على أنها تقع ضمن نطاق المنزل الخاص، وقد اعتبرت أنها منفصلة عن المشاركة السياسية العامة، والتي تعد نتيجة طبيعية للمواطنة. لقد تحدين المناظرات والناشطات من خلال دورهن الفجوة بين القطاعين العام الخاص ويعتقدن بأن من أجل أن تكون المواطنة شاملة، يجب أن تتطرق إلى مطالب المساواة والى احترام الاختلافات بين الجنسين، وإلى التجارب المختلفة لكلا الجنسين بما في ذلك العرق والطبقة والقدرة وعدم المساواة المرتبطة بتلك المسائل.

السيدة لودميلا كوستوفا

السيدة لودميلا كوستوفا أستاذة أدب انجليزي ودراسات النوع الاجتماعي في جامعة سانت سيريل وجامعة ميثوديوس/فيليكو تيرنوفو، بلغاريا. نشرت أعمالا حول قضايا النوع الاجتماعي في السفر ومواجهات ما بين الثقافات وحول العلاقات بين الجنسين في المجتمع البلغاري المعاصر. حاز كتابها " حكايات المحيط": دول البلقان في الكتابات الإنجليزية في القرن التاسع عشر (1997) على إعجاب الكثير من المتخصصين في هذا المجال. جنبا إلى جنب مع تشارلز فورستدك وكورين فاولر، كوستوفيس، محرر كتابة في السفر وأخلاقه، النظرية والتطبيق (روتليدج، 2013)، وتعمل كوستوفا كعضو في هيئات تحرير عدة مجلات مثل مجلة الخطابات متعددة الثقافات، و مجلة الانترنت ترانز، ومجلة وورد آند تيكست (وهي مجلة دراسات أدبية ولسانيات، جامعة بلويستي، رومانيا)، وفي النشرة الدورية لجامعة أفيديوس، كونستانتا، رومانيا.

عرض تقديمي: "القادة الذكور و"الراعيات" الإناث: الدينامية الجندرية في الحياة السياسية لمجتمع جنوب شرق أوروبا في المرحلة الانتقالية"

ملخص

كانت ومازالت مسألة المواطنة محل اهتمام كبير لدى منظري الدراسات والناشطين الاجتماعيين من كلا الجنسين. من المفترض عموماً أن المواطنة في الديمقراطية المعاصرة هي فئة عالمية تعمل بشكل مستقل عن الجنس والعرق والطبقة، وفي دول الاتحاد الأوروبي، مثل بلغاريا، رغم ضمان المساواة الجندرية من الناحية القانونية، إلا أنه هناك حالات عديدة من التبعية والتهميش للمرأة.

يرتكز موضوعي على الدينامية الجندرية في الحياة السياسية البلغارية على مدى فترة طويلة من 25 عاماً والمسماة عموماً باسم المرحلة الانتقالية للبلد من نظام اشتراكي لدولة أحادية الحزب وموجهة الاقتصاد إلى ديمقراطية تعددية واقتصاد السوق. قد

اتسمت الفترة المذكورة باختلال التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار السياسي وكان هذا الخلل نتيجة لمجموعة من العوامل بما في ذلك بقاء مفهوم المجالات المنفصلة وضعف المجتمع المدني فضلاً عن عدم وجود استعداد وتشاركية بين النساء. أما في المجال السياسي، فقد تجلى مراراً وتكراراً جوهر هيكلة معرفات النوع الجنسي، ذاتها في التمييز الأبسط بين القادة الذكور الأقوياء والإناث "الراعيات" الخاضعات. وفي ختام بحثي، أتساءل عن إمكانية تجاوز هذه الانقسامات من خلال إعادة النظر في كلا الجنسين والمواطنة الديمقراطية.

السيدة ليلى العلي

السيدة ليلى العلي هي ناشطة نسوية وسياسية فلسطينية منذ عام 1982. وهي مدافعة عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على النساء. تولت منصب نائبة رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في لبنان (1990 - 2004). شغلت منصب المديرة التنفيذية لجمعية النجدة الاجتماعية منذ عام 2004. ثم تم تعيينها نائبة للرئيس في عام 2008. وجمعية النجدة الاجتماعية هي منظمة تنموية غير حكومية تعمل مع النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم في لبنان.

ملخص

في كثير من الحالات، وبشكل محدد بين صفوف الأقليات والفئات المهمشة، يتم انتهاك الحقوق الإنسانية عامة، وحقوق النساء خاصة، باسم الخصوصية، ليس فقط الخصوصية الثقافية، وإنما أيضا تحت شعار الخصوصية الوطنية و/أو من أجل الحفاظ على الحقوق الوطنية. هذا ما جرى ويجري في الحالة الفلسطينية وبين أوساط اللاجئين واللاجئات الفلسطينيين في لبنان، حيث يجري انتهاك ممنهج ومستمر لكافة الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما يتم تواصل انتهاك بعض الحقوق القانونية للنساء اللبنانيات بشكل عام بسبب خصوصية وضع النساء الفلسطينيات، كما هو الحال في عدم إقرار قانون الجنسية للمرأة اللبنانية.

السيد كاوا حسن

يعمل السيد كاوا حسن كخبير/موظف في برنامج المعرفة في الشرق الأوسط في المنظمة غير الحكومية الهولندية (Hivos) حيث يعمل على تنسيق برامج المعرفة المتعلقة بالمجتمع المدني في غرب آسيا، وهو يعمل كباحث زائر في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت. تركز أبحاثه على المجتمع المدني، والتحول إلى الديمقراطية ومساعدة الجهات المانحة وسياسات الشرق الأوسط والسياسات الكردية. قبل العمل في هذه المناصب، عمل لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الدولية في سيرلانكا والعراق وهولندا. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية) من جامعة أمستردام/هولندا، ودرس اللغة الانجليزية واللغة الألمانية في الجامعة المستنصرية في بغداد، العراق.

ملخص

نظراً للقضايا التاريخية والمعاصرة والتي تخص تهميش حقوق المرأة واستخدام هذه الحقوق كأدوات أثناء وبعد التغيرات الانتقالية والثورية (على سبيل المثال وليس الحصر: إيران بعد سنة 1979، مصر، وليبيا، وسوريا بعد سنة 2011)، فإن هنالك حاجة أساسية وملحة لتحديد أولويات حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية للمرأة السورية كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية. وفي نفس الوقت،من المهم أن نكون على دراية بأن بعض التسميات مثل العالمية والنسبية الثقافية قد تُحدِث آثاراً سلبية غير مقصودة على النضال من أجل المساواة الجندرية في سوريا. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه التسميات آثار إيجابية بالإضافة إلى الآثار السلبية.ولذلك سيكون من الضروري أن نوحد نضالنا من أجل حقوق مواطنة كاملة ومتساوية للمرأة السورية، إلى جانب القيام بمحاولات جادة من خلال العمل والتفكير بعيداً عما يخص العالمية والنسبية الثقافية. إذن بهذه الطريقة نضمن أن تكون مشاركتنا مستدامة وأن تصل لشرائح واسعة في المجتمع.

السيدة لمى قنوت

السيدة لمى قنوت هي ناشطة سياسية سورية و مدافعة عن حقوق المرأة ، حاصلة على درجة البكالوريوس في التصميم الداخلي و تملك و تدير وكالة لمى للإعلان منذ عام 1992. كانت عضوة في المكتب السياسي في حركة الاشتراكيين العرب بين عامي 2000 و2008. شاركت في تأسيس عدد من منظمات المجتمع المدني كمنظمة مساواة التي هي جزء من تجمع سوريات من أجل الديمقراطية، و مركز المواطنة السوري الذي ترأس مجلس إدارته ، و اللوبي النسوي السوري الذي تشغل فيه منصب منسقة لجنة الدراسات .إلى جانب ذلك فإنها عضوة في لجنة المتابعة لمبادرة نساء سوريات من أجل السلام و الديمقراطية.

ملخص

كيف قدمت القوى السياسية المعارضة المؤمنة في الديمقراطية ودولة المواطنة حقوق المرأة في أدبياتها وهل انعكس ذلك على نسب وصول النساء إلى مراكز صنع القرار لديها ، سأتناول 10 قوى سياسية معارضة تأسست منذ آذار 2011 وموجودة الآن على الساحة ، وكيف تناولت قضايا حقوق المرأة في أدبياتها.

ثم ماهي الأدوار المنوطة بالأحزاب لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في مرحلة مفصلية من تاريخ سورية.

مادور النساء في وضع المساواة بين الجنسين على أجندة أصحاب القرار كي لاتغيب حقوقهن في المرحلة الإنتقالية القادمة.

السيدة هيلينا بوبوفيتش

تعمل السيدة هيلينا بوبوفيتش كأستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية، جامعة زغرب، كرواتيا، وتعطي محاضرات في نظرية الإعلام والتواصل وأساليب البحث. حصلت هيلينا على شهادة الدكتوراة في دراسات الاتصال من جامعة ليوبليانا، سلوفينيا، حيث دافعت عن أطروحتها أمام وسائل الإعلام وأمام جمهور التلفاز. أنهت رسالة الماجستير في كلية علم الاجتماع وعلم الإنسان الاجتماعي، جامعة أروبا المركزية، بودابست، حيث كتبت أطروحتها حول وسائل الإعلام والمجتمع المدني في كرواتيا. كما درست علم الاجتماع في كلية الفلسفة في جامعة زغرب، وأنهت برنامج مدته سنة واحدة في مركز دراسات المرأة في زغرب. قامت بنشر مقالات حول وسائل الإعلام والمجتمع المدني وأنظمة الإعلام وجمهور وسائل الإعلام والنوع الاجتماعي والمشاركة السياسية. شاركت في العديد من المشاريع البحثية في كرواتيا مثل "الجمهور والنخب وإستراتيجية الإعلام والتواصل للانضمام للاتحاد الأوروبي"، و"الثقافة الإعلامية في كرواتيا المعاصرة: تعددية وسائل الإعلام والسياسة الإعلامية"؛ التنوع الثقافي، والتواصل ما بين الثقافات والثقافة الرقمية؛ و"وسائل الإعلام وجوانب التواصل والثقافة للمجتمع المدني". كما شاركت في مشاريع دولية مخصصة لتطوير التدريس الجامعي وتدريس الدراسات العليا (المنتدى الإقليمي OSI-HESP- من أجل التميز في التدريس: " الثقافة البديلة وراء الحدود: ماضي وحاضر الفنون والإعلام في سياق العولمة"، وكذلك المشاريع الموجهة نحو السياسة بشأن وسائل الإعلام في بلدان ما بعد الاشتراكية. تشمل مشاريعها الحالية: المشاركة الإعلامية والمدنية، و جمهور الإعلام، والسياسة والأنظمة في كرواتيا.

التقديم: "الكفاح من أجل المساواة الجندرية: الإمكانيات والمحددات في عمليات التحول الديمقراطي"

ملخص

عملت التغييرات الهيكلية المفاجئة التي حدثت في العقدين ونصف الماضيين في جنوب شرق أوروبا على صنع أجواء غريبة أصبحت فيها عناصر النظام الاشتراكي السابق وعناصر المرحلة المبكرة من الديمقراطية الليبرالية معقدة بوجود الحرب والأنظمة الاستبدادية من التسعينات. كذلك أثرت الأيديولوجية الجماعية في كل من الأنظمة الاستبدادية الاشتراكية والقومية

فضلاً عن الدولة الواسعة على الشعور بالـ "ذات" في هذه المجتمعات التي أسفرت عن قمع أشكال مختلفة من العمل الفردي التي ظهرت في الغالب في النشاط المهمش على مستوى القاعدة الشعبية وفي ضعف المجتمع المدني بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، في العقدين ونصف الماضيين، مر المجتمع بمرحلة من العودة الى التقليدية، أي بمعنى أنه تم الحد من دور المرأة الى "المجال الخاص المناسب"، أو بدلا من ذلك - في الحياة العامة - إلى راعيات القيم التقليدية. بغض النظر عن حقيقة ضمان الدعم المؤسسي والمالي القوي من قبل المجتمع الدولي خلال هذه الفترة، فإن الأثر كان ضعيفاً من حيث تحقيق المساواة الجندرية، وقد يرتبط هذا جزئياً بخصوصيات المنطقة في ما بعد الاشتراكية، وفي الاتجاهات الليبرالية الجديدة الأكثر اتساعاً ايضاً التي اجتاحت الغرب في العقود القليلة الماضية مثل تراجع دولة الرفاه وتقهقر القطاع العام، وتحويل الأشياء إلى سلع، وتركيز السلطة، وانعدام المشاركة السياسية وأزمات الديمقراطية التمثيلية كنموذج متبع. وبهذا، سوف يحدد العرض التقديمي المحددات الهيكلية الأوسع التي تحتاج إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار في الكفاح من أجل المساواة الجندرية كجزء من بناء الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، سوف يشير إلى بعض استراتيجيات الجماعات الناشطة النسائية في كرواتيا التي تملك، إلى حد ما، مساواة معززة بين الجنسين في وضع اجتماعي غير مفضل للغاية.

السيدة سيلفيا كرومر

السيدة سيلفي كرومر باحثة في علم الاجتماع، فرنسية الأصل، تدرّس حاليا في جامعة ليل 2، كما أنها باحثة مشاركة في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية. وهي تعمل على موضوع العنف ضد المرأة منذ أواخر عام 1980، وخاصة موضوع العنف في مكان العمل. منذ عام 2011، هي عضو في فريق التنسيق للتحقيق الوطني فيراج (العنف والجندر) الذي سيتم إطلاقه في بداية عام 2015 ويخاطب ما يقارب 35000 من النساء والرجال في فرنسا، بالإضافة إلى أنها تعمل على التمثيلات الجنسية في مركبات التنشئة الاجتماعية المُقدّمة كإنتاج ثقافي وأدوات تعلم مثل الكتب والألبومات والمجلات والكتب المدرسية الموجهة لجمهور الشباب.

ملخص

لقد تناولت المبادئ الاكاديمية رفيعة المستوى، كالعلوم السياسية والفلسفة لقرون طويلة، الوجوه المتعددة لظاهرة العنف، وكشفت عن طبيعتها، وأشكالها، وجذورها. وبغض النظر عن المفاهيم الشمولية، فإن العنف المبني على الجندر بالتحديد لم يسبق وأن تمت دراسته، وإن نبذ الأساليب النسوية التي ترسّخ هذا المبدأ، وعدم وضع أي اعتبار للجندر في العلوم عموماً هي الأسباب الرئيسية في هذا "الإقصاء". وقد أبرزت حركات تحرير المرأة منذ السبعينيات وجوه العنف تلك وأظهرتها للعلن، وفرضت المفهوم العالمي "العنف ضد المرأة" على أنه "برهان على علاقات القوى غير المتساوية تاريخياً بين المرأة والرجل (الإعلان حول نبذ عنف الرجل ضد المرأة في العشرين من كانون الأول من عام 1993). ويمثل هذا التعريف إجماعاً عالمياً على إمكانية توحيد المفاهيم حول أساليب العنف المبني على الجندر ويركّز على التعسّف الجنسي ضد الأطفال، وجرائم الاغتصاب، والتحرش، والعنف ضد الشريك. سنعطي مثالاً قصيراً عن أسلوب التعامل الذي يتبعه الناشطون والباحثون (وهما الأمر ذاته تقريباً) مع العنف المبني على الجندر في فرنسا قبل إعطاء نظرة سريعة على إحصائية فرنسية جديدة، وهي "فيراج" (علاقة العنف بالجندر)، في سبيل توحيد المفاهيم حول هذا الموضوع وتعزيز طرق نبذ العنف المبني على الجندر.

السيدة صباح الحلاق

السيدة صباح الحلاق هي عضوة مجلس إدارة رابطة النساء السوريات، وعضوة مؤسسة في الرابطة السورية للمواطنة. وهي ناشطة في مجال حقوق المرأة وخبيرة في اتفاقية "سيداو" مع التركيز على حقوق المواطنة المتساوية للنساء. تحمل شهادة مدرب معتمد في مجال الجندر وشاركت في العديد من ورش العمل التدريبية في المنطقة العربية. السيدة الحلاق ناشطة في العمليات الدولية والوطنية ذات الصلة بتمثيل المرأة في بناء في اجتماعاتً السلام والعملية الانتقالية إلى سوريا ديمقراطية جديدة .وقد شاركت مؤخرا الجمعية العامة للامم المتحدة على سوريا، واجتماعات مع مكتب لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، واجتماعات مؤسسات المجتمع المدني السوري في جنيف وعمان والتي استضافتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفعاليات مجلس حقوق الإنسان وجلسات اتفاقية سيداو، بالإضافة إلى اجتماعات هامة أخرى في المنطقة. في إطار عملها في الرابطة السورية للمواطنة، تشرف السيدة صباح الحلاق على جميع الجوانب المتعلقة بالجندر في الرابطة، وعلى قيم المواطنة والعلاقة بين المواطنين والمواطنات والدولة وإشراك المواطنين والمواطنات في بناء الدولة. وتعمل السيدة صباح الحلاق أيضا مع اللاجئات السوريات من خلال منظمة حقوق المرأة غير الحكومية اللبنانية "كفى". في أصبحت صباح الحلاق مديرا عاما للحملة الدولية "النساء يقدن إلى السلام" في سوريا، وكانت خلال الفترة من 4102 عام عضوا في المجلس الإداري في منظمة الحوار الوطني. من عام 1999 إلى عام 2014.

ملخص

إن عدد النساء من ضحايا العنف الجنسي، وجرائم القتل، والتشوهات كبير ويتم، بشكل عام، التسامح به والتغاضي عنه اجتماعياً. على الرغم من ذلك، ما من إطار قانوني ملزم لمواجهة هذا الوضع. كما يبرز هذا العنف على شكل الاعتماد الاقتصادي، الهشاشة، الفقر، الدعارة، والإقصاء الاجتماعي. إن حرية المرأة وأمنها، إذ وجدا، مهددان في العديد من الدول الأورومتوسطية كما هي الحال في كثير من دول العالم. حيث يؤدي تزايد الأصولية الدينية والجماعوية التي تناهض المرأة إلى الحد من حقوقها. ستدرس هذه الجلسة الحاجة إلى مقاربة شمولية للأدوات الدولية (اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325، 1820، 1888، 1889 ومنهاج عمل بيجين) مع ربط دائم بين الديمقراطية والمواطنة والسلام والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

تتضمن مداخلتي النقاط التالية :
اعطاء لمحة عن القرارات الدولية ذات العلاقة بحماية النساء في النزاعات المسلحة
المواد والتوصيات " 29-30 من اتفاقية سيداو
عرض لما قامت به نساء سورية من خلال استخدامها لهذه الأدوات"
المبادئ المؤسسة للدستور" تجمع سوريات من أجل الديمقراطية ،
تقرير الظل حول سيداو ، مبادرة سوريات من أجل السلم والديمقراطية
أثر تزايد الأصزلية الدينية على حقوق النساء السوريات " داعش والنصرة "
الخاتمة : تطلع النساء السوريات لسورية دولة المواطنة لضمان كل الحقوق للنساء السوريات.

د. إبراهيم دراجي

أكاديمي سوري حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي حيث عمل مدرساً في كلية الحقوق بجامعة دمشق. عمل لمدة عشر سنوات على قضايا الاتجار بالأشخاص واللاجئين في سورية والعالم العربي بحكم عمله السابق مع المنظمة الدولية للهجرة والحالي مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وله عدة مؤلفات صادرة عن المنظمات الدولية حول هذه القضايا. يعمل منذ العام 2011 على قضايا الحماية القانونية ضمن بعثة مفوضية الامم المتحدة للاجئين بسورية.

التقديم: "المواطنة بوجه التحديات الناشئة: حقوق المواطنة للنازحين واللاجئين من النساء والرجال"

ملخص

إذا كان مفهوم المواطنة يواجه وقت " السلم " تحديات كبيرة، وعوائق متعددة، تحول دون تفعيله وتطبيقه وإتاحته للجميع. فإن هذه التحديات تكبر وتتعاظم العوائق وقت "الحروب والنزاعات" حيث تصبح الحقوق الأساسية للإنسان محلاً للانتهاك والاعتداء بدايةً بحقه في الحياة مروراً بجميع حقوقه الأساسية الاخرى وهو ما يمس جوهر المواطنة ويحد منها.

وللأسف فقد كشف لنا الواقع السوري الحالي أننا عدنا إلى مرحلة "ما قبل المواطنة" حيث بات الانتماء الأضيق (الديني أو الطائفي والقبلي والجغرافي) هو العنصر الطاغي والمهيمن على حساب الإحساس بالمواطنة والانتماء لها .

سنعالج في محورنا مجموعة من التساؤلات الأساسية أبرزها:

1. كيف يتأثر مفهوم المواطنة في حالات النزوح الداخلي؟

سنناقش هنا قضايا أساسية تركز على أن حالة النزوح لا ينبغي أن تكون مبرراً للانتقاص من الحقوق أو الحد منها وإنما هي حالة ، واقعية وقانونية ، تستلزم الحفاظ على كافة الحقوق الأساسية وتدعيمها بحقوق إضافية ينبغي تأمينها وتوفيرها.

سنعرض هنا ما هي المرجعية القانونية التي ينبغي أن تحكم حالات النزوح الداخلي وهل تكون يد الدولة مطلقة في هذه الحالة وسنبرز المعايير الدولية الواجبة التطبيق والإتباع بما في ذلك المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وسنركز في هذا العرض على بيان:

1. ما ينبغي أن يكون عليه الواقع؟
2. كيف هو الواقع بالحقيقة، وما هي أسبابه؟
3. كيف يمكن أن نغيره؟

2. اللاجئين وقضايا المواطنة:

سنعالج هنا علاقة اللاجئ بوطنه الأساسي وكيف يمكن الحفاظ على رابط المواطنة معه.

إضافةً إلى بيان وضع اللاجئ في الدول المضيفة ومعالجة هل يستحق في تلك الدول "حقوق المواطنة" ؟ أم "حقوق اللاجئ والإنسان" الأساسية؟ وسنبرز هنا، على عجالة، وضع اللاجئ السوري في تلك الدول سواء دول الجوار أم الدول الأوروبية المستضيفة.

سنبرز هنا اختلاف المرجعيات القانونية في الدول المضيفة ومدى انعكاس ذلك على اللاجئين.

وسنتعرض لوضع الدول المضيفة للاجئين السوريين والتي لا تتبنى أية مرجعية قانونية خاصة باللاجئين (كما هو الحال في الأردن ولبنان) على سبيل المثال. وسنناقش ماذا يمكن أن يتم القيام به لتوفير "الحد الأدنى" من الحقوق الأساسية لهم.

3. المواطنة والتحديات الخاصة بالنساء النازحات واللاجئات بما في ذلك تنامي ظواهر العنف والتطرف:

سنعالج هنا قضايا أساسية فرضت نفسها في الواقع السوري وخصوصاً تلك المرتبطة بزواج الصغيرات والاتجار باللاجئات وانعكاس ذلك على قيم المواطنة. وما يمكن القيام به لتفادي هذه الظواهر والتي سيكون لها انعكاسات مستقبلية بالغة الخطورة سواء على المرأة "الضحية الحالية" أو الاطفال المحتمل قدومهم نتيجة هذه العلاقات وهم "ضحايا المستقبل".

السيدة سوزان عارف

السيدة سوزان عارف (كردية) هي خريجة معهد قسم الإدارة في المعهد التقني، وقد اجتازت البرنامج التنفيذي لتنمية المؤسسات الخاصة في كلية كينيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفرد. وهي المديرة المؤسسة لمنظمة تمكين المرأة ونائبة رئيسة جمعية سيدات الأعمال في كردستان.وكانت مستشارة مساعدة لشؤون التنمية المستدامة في مكتب رئيس الوزراء بالحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان). تعمل السيدة عارف في الوقت الحالي مستشارة في التنمية المؤسسية وبناء القدرات. من أبرز إنجازاتها إنشاء مركز أعمال لدعم الشركات الجديدة في تنمية الأعمال وتدريب النساء من الحكومة على صياغة الدستور لعبت دورا رئيسيا في تطوير خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 بين الأعوام 2012 – 2014 في العراق.

التقديم: "المرأة العراقية والأمن والسلام"

ملخص

لعل الحديث عن صعوبة المرحلة التي يجتازها العراق بالنسبة لكل العراقيين قد تكون مضاعفة بالنسبة للمنشغلين بالشأن السياسي وبالتأكيد الأمر مضاعف بالنسبة للنساء إذ يتعرض العراق لهجمة من جماعات ارهابية مسلحة تحاول تخريب مدننا ومؤسساتنا عبر اشاعة الخوف والترهيب في عدة محافظات تعرضت وتتعرض يوميا لخروقات أمنية متتالية دفعت بتهجير الأهالي من بيوتهم وتدمير مدنهم الآمنة، فتردي الأوضاع الأمنية حدد من حركة المدنيين وخصوصا النساء واثر على الأداء نتيجة لمجموعة من التحديات.

السيد عمر الشعار

عمر الشعار، صحفي ومترجم، وهو قبل ذلك ناشط مدني وحقوقي شارك في العديد من النشاطات والحملات المتعلّقة بحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، والمواطنة والحقوق المدنيّة، وحرية الإعلام إلى جانب قضايا الحريات عامةً في سوريا.

اعتقل عمر الشعار مرتين بين تشرين الثاني 2013 كانون الثاني 2015 عقب انخراطه في أنشطة سياسية سلمية. تضمنت لائحة التهم الموجّهة له "نشر أنباء كاذبة" و "إضعاف الشعور القومي" و "الانتماء إلى منظمة غير مرخّصة".

عمر هو عضو مؤسس في منظمة "ماراتوس Maratos" السورية غير الحكومية لقضايا المواطنة وحقوق الإنسان، والتي هي بدورها عضو في العديد من المبادرات والتحالفات المحليّة والإقليمية والعالمية.

يعمل الشعار في موقع دي برس إنكيلزي منذ عام 2011، وعُرِفَ عنه حبّه للعمل الصحفي ومهنيته في نقل المعلومة الصحفية. كتب مقالات وشارك في ندوات إعلامية باللغة الإنكليزية في محطات تلفزيونيّة ومواقع إلكترونية خاصة بقنوات إعلامية وطنية وإقليمية وعالمية.

يشغل عمر الشعار حالياً منصب مدير اتصالات منظمة ماراتوس السورية غير الحكومية للمواطنة وحقوق الإنسان.

السيد سلام الكواكبي

السيد سلام الكواكبي باحث في العلوم السياسية. نائب مدير "مبادرة الاصلاح العربي" ورئيس جمعية "مبادرة من أجل سوريا جديدة", باحث في "مركز الدراسات السورية" في جامعة سانت أندروز. بين 2009 و 2011، باحث أول في كلية العلوم السياسية في جامعة امستردام. بين 2000 و 2006، مسؤول فرع حلب للمعهد الفرنسي للشرق الأدنى.له عديد من المشاركات البحثية والعلمية في كتب مشتركة وفي مجلات علمية ومتخصصة، باللغات العربية والفرنسية والانكليزية والاسبانية والألمانية، حول أمور المجتمع المدني والاعلام والاصلاح السياسي والهجرة.آخر اصدار من تحريره هو كتاب : "أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة : المجتمع المدني رغم كل الصعوبات" بالعربية وبالانكليزية.يقوم سلام الكواكبي بتطوير مشاريع مبادرة الإصلاح العربي ومتابعتها والتنسيق بينها، وهو المنسق لتقرير حال الإصلاح في العالم العربي. ويساهم الكواكبي في المناقشات والتفاعلات الفكرية التي تتم في مبادرة الإصلاح العربي من خلال كتابة أوراق بحثية ومقالات حول أهم المواضيع. إلى ذلك يشغل سلام الكواكبي منصب رئيس جمعية مبادرة من أجل سوريا جديدة، وهو عضو في المجلس الاستشاري لمجلس مواطني ومواطنات البحر المتوس(MCA) .ويدرّس الكواكبي مادة التنمية والهجرة في برنامج الماجستير في جامعة باريس الأولى. وقد عمل من العام 2009 وحتى العام 2011، كباحثٍ رئيسي في كلية العلوم السياسية في جامعة أمستردام. قبلها عمل بين 2000 و2006 مسؤولاً عن المعهد الفرنسي للشرق الأدنى " InstitutFrançais du Proche Orient" (IFPO) في حلب، سوريا. وقد نشرت له العديد من المقالات العلمية في مجلّاتٍ محرّرة ودورياتٍ محكّمة وكتب متخصصة، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية حول موضوعات مثل حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والهجرة، والإعلام، وعلاقات الشمال والجنوب، والإصلاح السياسي في العالم العربي. الكواكبي هو محرر كتاب "الإصلاح الديني ومصائره في المجتمعات العربية(IFPO 2003) "، ومحرر كتاب أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة، المجتمع المدني رغم كل الصعوبات (أمستردام 2013). يحمل الكواكبي شهادة دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية في إكس أن بروفانس"؛ و دبلوم الدراسات المعمقة في العلاقات الدولية من جامعة حلب، سوريا؛ وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة حلب.

خالد البيطار

ولد السيد خالد البيطار في سوريا عام 1974، ودرس الاقتصاد في جامعة دمشق، ونال درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري مع التركيز على الإدارة الاستراتيجية، وعمل في مجال إدارة الموارد البشرية، وفي عام 2008، انضم الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة 5 سنوات بصفته المدير المشروع الوطني لمشروع "منصة المنظمات غير الحكومية في سوريا".ومنذ بداية الأزمة السورية بدأ العمل على مبادرات السلام على مستوى المجتمع المحلي، وعلى المستوى السياسي، ومن ثم أدار مشروعا لإنشاء كتل بناء السلام في أماكن ومناطق مختلفة في سوريا والشبكة السورية للسلام.السيد بيطار حالياً عضو في الوحدة الاستشارية للسلام التي تهدف إلى دعم مهمة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، فضلاً عن كونه عضو في مجلس إدارة تماس (التحالف المدني السوري)، كما يعمل كقائد فريق للمواضيع الحاسمة في الإسكوا لمشروع (الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا).

السيد فائق حويجة

السيد فائق حويجة هو عضو مؤسس في مركز المواطنة المتساوية، وهو مركز لحقوق الإنسان يركز إلى جانب حقوق الإنسان على الدراسات القانونية والدستورية. وهو محام في إحدى شركات المحاماة بالعاصمة دمشق، في فرع لنقابة المحامين في سوريا. شارك في العديد من المؤتمرات لمناقشة بناء الدستور في سوريا والدستور والمرحلة الانتقالية في سوريا، والمجتمع المدني والدولة الديمقراطية، وبناء الدستور من المنظور الجندري، والعدالة الانتقالية في سوريا، والعدالة الانتقالية والسلم الأهلي. وقد نشر العديد من الأوراق التي تناولت تحليل الدستور السوري لعام 1973 وعام 2012 ، والمجتمع المدني، والمبادئ الدستورية.

السيدة بوريانا جونسون

السيدة بوريانا جونسون هي مناصرة لحقوق المرأة والسلام، ولها خبرة واسعة وطويلة في مجال التنمية والعمل المشترك في افريقيا، البلقان، القوقاز والشرق الأوسط. وقد عملت لأكثر من عقدٍ من الزمن في مجال تمكين المرأة في مناطق النزاعات الحربية، وهي فاعلة في الحركة النسوية العالمية التي تشجع على حقوق المرأة كجزء من حقوق الانسان العالمية، ونبذ العنف، والديمقراطية.